UN LIBRARY
NOV 13 1978
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/33/23(Part III)*
27 September 1978
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الثالثة والثلاثون
البندان ٩٥ و ٢٤ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(شاملا أعمالها خلال عام ١٩٧٨)

المقرر : السيد سامي غليّل (الجمهورية العربية السورية)

الفصل الرابع

أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
ألف ـ نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ ـ ٤	٣
باء ـ القرار الذى اتخذته اللجنة الخاصة	٥	١٠

* تتضمن هذه الوثيقة الفصل الرابع من تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة . وسيصدر الفصل التمهيدى حاملا الرمز A/33/23 . أما الفصول الأخرى فستصدر تحت نفس الرمز أو كاضافات الى الوثيقة A/33/23 . وسيصدر التقرير الكامل في وقت لاحق بوصفه من : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) .

المحتويات (تابع)

المرفقات

المرفق الأول - رود يسيا الجنوبية
المرفق الثاني - ناميبيا
المرفق الثالث - برمودا
المرفق الرابع - جزر تركس وكايكوس
المرفق الخامس - جزر كايمان

الفصل الرابع

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الأجنبية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - نظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها من ١١١٦ الى ١١٢٤ المعقودة في الفترة بين ١٤ و ٢٨ آب/أغسطس ١٩٧٨ .

٢ - ووضعت اللجنة في اعتبارها ، عند نظرها في البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما فيها خاصة القرار ٣٢/٣٥ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، المتصل بالمصالح الاقتصادية الأجنبية في الأقاليم المستعمرة ، والقرار ٣٢/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وكذلك تلك القرارات المتصلة بالأقاليم المستعمرة في افريقيا .

٣ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، خلال نظرها في هذا البند ، ورقات عمل من اعداد الأمانة العامة تتضمن معلومات عن الأوضاع الاقتصادية مع الاهتمام خاصة بالمصالح الاقتصادية في الأقاليم التالية : روديسيا الجنوبية ، ناميبيا ، برمودا ، جزر تركس وكايكوس ، وجزر كايمان (انظر المرفقات الأول الى الخامس لهذا الفصل) .

٤ - وجرت المناقشة العامة حول البند في الجلسات من ١١١٨ الى ١١٢٠ المعقودة في الفترة بين ١٦ و ١٨ آب/أغسطس . واشتركت الدول الأعضاء التالية في المناقشة : بلغاريا في الجلسة ١١١٨ (A/AC.109/PV.1118) ؛ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتشيكوسلوفاكيا وشيلي والصين والكونغو في الجلسة ١١١٩ (A/AC.109/PV.1119) ؛ والجمهورية العربية السورية وكوبا واثيوبيا والهند في الجلسة ١١٢٠ (A/AC.109/PV.1120) .

٥ - وفي الجلسة ١١٢١ المعقودة في ٢٢ آب/أغسطس استرعى الرئيس الانتباه الى مشروع قرار بشأن البند (A/AC.109/L.1269) ، أعد على أساس مشاورات متعلقة بالموضوع . وفيما يلي نص مشروع القرار :

" ان اللجنة الخاصة ،

" وقد نظرت في البند المعنون " أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها

التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي " ،

" واذ تشير الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، المتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى قرارها ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠ ، المتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام للاعلان ، كذلك الى سائر قرارات الأمم المتحدة المتصلة بهذا البند .

" واذ تؤكد من جديد الالتزام الرسمي المترتب على الدول القائمة بالادارة ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بالعمل على تشجيع التقدم السياسي والاقتصادى والاجتماعي والتعليمي لسكان الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، وبحماية الموارد البشرية والطبيعية لهذه الاقاليم من ضروب الاساءة ،

" واذ تؤكد من جديد أن أى نشاط اقتصادى أو أى نشاط آخر يعيق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ويعرقل الجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي وسائر الاقاليم المستعمرة ، يلحق ضررا بحقوق ومصالح سكان هذه الاقاليم ، ويعتبر بالتالي متنافيا مع مقاصد الميثاق ومبادئه ،

" واذ تؤكد من جديد أن الموارد الطبيعية لزمبابوى وناميبيا ، هي تراث شعبي لهذين الاقليمين ، وأن قيام المصالح الاقتصادية الأجنبية باستغلال هذه الموارد ، بالاشتراك مع نظام الحكم الأقلية غير الشرعية ، يمثل انتهاكا مباشرا لحقوق السكان ، وللمبادئ المعلنة في الميثاق ، ولجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ،

" واذ تؤكد من جديد أيضا أن أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعيق تنفيذ الاعلان تعتبر انتهاكا مباشرا لحقوق السكان وكذلك لمبادئ الميثاق وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ،

" واذ تضع نصب عينيها القرارات ذات الصلة التي اتخذها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الخامسة عشرة المعقودة في الخرطوم من ١٨ الى ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٨ ،

" واذ تلاحظ بقلق بالغ أن الدول الاستعمارية ودولا معينة قد واصلت عن طريق أنشطتها في الاقاليم المستعمرة ، تجاهل مقررات الأمم المتحدة بصدد هذا البند وأنها لم تنفذ ، بوجه خاص ، قرارى الجمعية العامة ٢٦٢١ (د - ٢٥) و ٣٢/٣٥ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، اللذين أهابت الجمعية العامة فيهما بالدول

الاستعمارية والحكومات التي لم تتخذ بعد التدابير التشريعية والادارية وغيرها تجاه مواطنيها والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها ، الذين يملكون ويديرون في الأقاليم المستعمرة ، وخاصة في افريقيا مشاريع [قد يكون من شأنها في بعض الحالات أن] تلحق الضرر بمصالح سكان تلك الأقاليم ، ان تتخذ هذه التدابير لانهاء تلك المشاريع ومنع أية استثمارات جديدة تتعارض مع مصالح سكان تلك الأقاليم ،

" واذ تدين تزايد أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تواصل استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم المستعمرة ، لاسيما في الجنوب الافريقي ، وتكديس أرباح هائلة واعادة هذه الأرباح الى بلدانها الأصلية مما يضر بمصالح السكان معيقة بذلك تحقيق شعوب هذه الأقاليم لأمانيها المشروعة في تقرير المصير والاستقلال ،

" واذ تدين بشدة الدعم الذى مازال يتلقاه نظام الاقلية العنصرى في جنوب افريقيا ونظام الأقلية العنصرى غير الشرعي في روديسيا الجنوبية من تلك المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تتعاون معهما في استغلالهما للموارد الطبيعية والبشرية لاقليم ناميبيا الدولي ولاقليم روديسيا الجنوبية (زمبابوى) غير المتمتع بالحكم الذاتي ، وفي ادامة سيطرتهما غير الشرعية والعنصرية على هذين الاقليمين ،

" واذ يساورها قلق عميق لأن تزايد استثمار رأس المال الأجنبي في انتاج المواد النووية واستمرار تعاون بعض البلدان الغربية ودول أخرى مع نظام الأقلية العنصرى في جنوب افريقيا في الميدان النووى يمكنان ذلك النظام من استحداث قدرة على انتاج الأسلحة النووية مما يعزز استمرار احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وكذلك نموه كدولة نووية ،

" واذ يساورها القلق أيضا بشأن الأوضاع القائمة في الاقاليم المستعمرة الأخرى ، بما فيها الأقاليم الواقعة في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادى ، حيث تواصل المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، حرمان السكان الأصليين من حقوقهم في ثروات بلدانهم ، وحيث مازال السكان يعانون من فقدان ملكية الأراضي نتيجة لعدم قيام الدول القائمة بالادارة بالحد من بيع الأراضي الى الأجانب بالرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها اليها الجمعية العامة ،

" وادراكا منها لاستمرار الحاجة الى تعبئة الرأى العام العالمي ضد اشتراك المصالح الأجنبية الاقتصادية والمالية وغيرها ، في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ، ذلك الاشتراك الذى يعيق استقلال الأقاليم المستعمرة ، وخاصة في افريقيا ،

" ١ - تؤكد من جديد حق شعوب الأقاليم التابعة ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفي التمتع بالموارد الطبيعية لأقاليمها ، وكذلك حقها في التصرف في هذه الموارد بما يحقق مصالحها على خير وجه ؛

" ٢ - تعلن مرة أخرى أن أية دولة قائمة بالادارة أو أية دولة محتلة تحرم الشعوب المستعمرة من ممارسة حقوقها المشروعة في مواردها الطبيعية أو تقدم المصالح الأجنبية الاقتصادية والمالية على حقوق ومصالح تلك الشعوب ، انما تخرق بذلك الالتزامات الرسمية التي أخذتها على عاتقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ؛

" ٣ - تؤكد من جديد أن أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، باستغلالها واستنزافها للموارد الطبيعية لزمبابوى وناميبيا ، بالمشاركة مع نظامي حكم الأقلية العنصرية غير الشرعيين ، انما تنتهك حقوق شعبي زينك الاقليمين ، وتساهم في تعزيز نظامي الأقلية العنصريين وتعزيز استمرار سيطرتهما على الاقليمين المذكورين وتشكل عقبة رئيسية تعترض استقلالهما السياسي وتمتع سكانهما الأصليين بمواردهما الطبيعية ؛

" ٤ - تدين أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، في الاقاليم المستعمرة ، التي تعيق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وتعرقل الجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار ، والفصل العنصرى ، والتمييز العنصرى ؛

" ٥ - تدين سياسات الحكومات التي تواصل دعم تلك المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تقوم باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية لهذه الأقاليم ، والتعاون معها ، والتي تنتهك الحقوق والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للسكان الأصليين وتعرقل بذلك تنفيذ الاعلان تنفيذا تاما وسريعا فيما يتعلق بتلك الأقاليم ؛

" ٦ - تدين بشدة استمرار [جميع أشكال] تعاون بعض البلدان الغربية ودول أخرى مع جنوب افريقيا في الميدان النووى . تلك البلدان والدول التي تمكن النظام العنصرى ، بتزويده بالمعدات والتكنولوجيا النووية ، من زيادة قدرته النووية ، وتطلب من جميع الحكومات أن تمتنع عن أى شكل من أشكال التعاون مع ذلك النظام قد يمكنه من انتاج مواد نووية واستحداث أسلحة نووية ؛

" ٧ - تهيب مرة أخرى بجميع الحكومات التي لم تتخذ بعد تدابير تشريعية أو ادارية أو غيرها تجاه مواطنيها والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها ، الذين يملكون ويديرون في الأقاليم المستعمرة ، وخاصة في الجنوب الافريقي ، مشاريع [قد يكون من شأنها في بعض الحالات أن] تلحق الضرر بمصالح سكان تلك الأقاليم ، أن تتخذ هذه التدابير لانهاء تلك المشاريع ، ومنع أية استثمارات جديدة تتعارض مع مصالح سكان تلك الأقاليم ؛

" ٨ - ترجو جميع الدول الامتناع عن تقديم أية استثمارات أو قروض لنظم الأقلية العنصرية في الجنوب الافريقي والامتناع عن الدخول في أية اتفاقات أو اتخاذ أية تدابير لتشجيع التجارة أو العلاقات الاقتصادية الأخرى معها ؛

" ٩ - تدين جميع انتهاكات الجزاءات الالزامية التي فرضها مجلس الأمن على النظام غير الشرعي القائم في رودسيا الجنوبية ، وكذلك استمرار امتناع بعض الدول الأعضاء عن تطبيق تلك الجزاءات ، باعتبار ذلك منافيا للالتزامات التي تضطلع بها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ؛

" ١٠ - تكرر الاعراب عن اقتناعها بوجوب توسيع نطاق الجزاءات المقررة ضد النظام غير الشرعي في رودسيا الجنوبية ، بحيث يشمل جميع التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق ، وتعرب عن أملها في أن ينظر مجلس الأمن في اتخاذ التدابير المناسبة في هذا الشأن ؛

" ١١ - ترجو جميع الدول اتخاذ تدابير فعالة لانهاء تقديم الأموال وغيرها من أشكال المساعدة بما فيها الامدادات والمعدات العسكرية ، الى نظم الحكم التي تستخدم تلك المساعدة في قمع شعوب الأقاليم المستعمرة وحركات التحرير الوطني فيها ؛

" ١٢ - تهيب مرة أخرى بجميع الدول وقف كافة العلاقات الاقتصادية أو المالية أو التجارية مع جنوب افريقيا فيما يخص ناميبيا ، والامتناع عن الدخول في علاقات اقتصادية أو مالية أو غيرها مع جنوب افريقيا حين تتصرف نيابة عن ناميبيا أو فيما يخصها ، مما قد يدعم استمرار احتلالها غير الشرعي لذلك الاقليم ؛

" ١٣ - تدين بشدة سياسة حكومة جنوب افريقيا التي تواصل ، انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة ولالتزاماتها المحددة بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ، التعاون مع نظام الأقلية العنصرى غير الشرعي في رودسيا الجنوبية ، وتدعو تلك الحكومة الى الكف فورا عن جميع أشكال ذلك التعاون ؛

" ١٤ - تدعو جميع الحكومات والمؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، مراعاة لما يتصل بهذا الشأن من أحكام الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د - ٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وكذلك ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، الى أن تكفل ، بوجه خاص ، الاحترام والصون الكاملين للسيادة الدائمة للأقاليم المستعمرة على مواردها الطبيعية ؛

" ١٥ - تدعو الدول القائمة بالادارة ودول الاحتلال الى مراجعة نظام الأجور المعمول به في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها بغية ازالة أى تمييز في الأجور ، وفي شروط العمل ، والى أن تطبق في كل اقليم نظاما موحدا للأجور وشروط العمل دون أى تمييز ؛

" ١٦ - ترجو من الأمين العام القيام ، بواسطة ادارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة ، بحملة واسعة ومستمرة بغية اطلاع الرأى العام العالمي على الحقائق المتعلقة بنهب الاحتكارات الأجنبية للموارد الطبيعية ، واستغلالها للسكان الاصليين ، وبما تقدمه هذه الاحتكارات من دعم للنظم الاستعمارية والعنصرية ؛

" ١٧ - وتقرر ابقاء البند قيد الاستعراض المستمر " .

٦ - وفي الجلسة ١١٢٢ المعقودة في ٢٣ آب/أغسطس ، قام الرئيس باطلاع اللجنة الخاصة ، أنه ينبغي ، على أساس المشاورات التي دارت حول الموضوع ، حذف الكلمات الواردة بين قوسين في الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار (A/AC.109/L.1269) وفي الفقرتين ٦ و ٧ من منطوقه (A/AC.109/PV.1122) .

٧ - وفي الجلسة ذاتها ، أدلى ممثلو كل من استراليا ومالي وبلغاريا وكوبا وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية وساحل العاج وتونس والهند وكذلك الرئيس ببيانات (A/AC.109/PV.1122) .

٨ - وفي الجلسة ١١٢٣ المعقودة في ٢٥ آب/أغسطس ، وبعد بيان أدلى به ممثل استراليا (A/AC.109/PV.1123) قدم ممثل العراق تعديلات (A/AC.109/L.1274) على مشروع القرار (A/AC.109/L.1269) المشار اليه في الفقرة ٥ أعلاه من شأنها أن :

(أ) تستعيض عن الفقرة ٤ من المنطوق بالفقرة التالية :

" ٤ - تدين أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، في الأقاليم المستعمرة بوصفها معيقة لتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، وللجهود المبذولة للقضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري ؛ " ؛

(ب) تستعيض عن الفقرة ٥ من المنطوق بالفقرة التالية :

" ٥ - تدين سياسات الحكومات التي تواصل دعم تلك المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها العاملة على استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لهذه الأقاليم ، والتعاون معها ، منتهكة بذلك الحقوق والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الأصلية ومعرقلة التنفيذ الكامل والسريع للاعلان فيما يتعلق بتلك الأقاليم ؛ " ؛

(ج) تستعيض عن الفقرة ٧ من المنطوق بالفقرة التالية :

" ٧ - تهيب مرة أخرى بجميع الحكومات التي لم تتخذ بعد تدابير تشريعية أو ادارية أو غيرها تجاه رعاياها والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها ، الذين يملكون ويديرون في الأقاليم المستعمرة ، ولا سيما في الجنوب الافريقي ، مشاريع ضارة بمصالح سكان تلك الأقاليم ، أن تتخذ هذه التدابير من أجل انهاء تلك المشاريع ومنع الاستثمارات الجديدة التي تتعارض مع مصالح السكان الأصليين ؛ " .

٩ - وفي الجلسة نفسها ، قدم ممثل مالي أيضا تعديلات (A/AC.109/L.1275) على مشروع القرار (A/AC.109/L.1269) ، على النحو التالي :

(أ) يستعاض عن الفقرة ٥ من المنطوق بالفقرة التالية :

" ٥ - تدين سياسات الحكومات التي تواصل دعم تلك المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها العاملة على استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم ، والتي تنتهك الحقوق والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للسكان الأصليين ، معرقلة بذلك التنفيذ الكامل والسريع للاعلان فيما يتعلق بتلك الأقاليم ؛ " ؛

(ب) يستعاض عن الفقرة ٩ من المنطوق بالفقرة التالية :

" ٩ - تدين سياسات الدول التي تنتهك الجزاءات الالزامية التي فرضها مجلس الأمن ، وكذلك استمرار امتناع بعض الدول الأعضاء عن تطبيق تلك الجزاءات ضد النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ، باعتبار ذلك منافيا للالتزامات التي تضطلع بها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ؛ " ؛

(ج) يستعاض عن الفقرة ١٠ من المنطوق بالفقرة التالية :

" ١٠ - تكرر الاعراب عن اقتناعها بوجوب توسيع نطاق الجزاءات المقررة ضد النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، بحيث يشمل جميع التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق ، وتدعو مجلس الأمن الى النظر في اتخاذ التدابير المناسبة في هذا الشأن ؛ ".

١٠ - وفي الجلسة ١١٢٤ المعقودة في ٢٨ آب/أغسطس ، أدلى ممثلا الكونغو والعراق ببيانين (A/AC.109/PV.1124).

١١ - وفي الجلسة ذاتها ، أطلع ممثل العراق اللجنة على أن وفدى مالي والعراق قد اتفقا على أن يستعيضا عن تعديلهما للفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار (A/AC.109/L.1269) (انظر الفقرتين ٨ (أ) و ٩ (ب) أعلاه) بما يلي :

" ٥ - تدين سياسات الحكومات التي تواصل دعم ، أو التعاون مع ، تلك المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، العاملة على استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لهذه الأقاليم والتي تنتهك الحقوق والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعوب الاصلية ، معرقلة بذلك التنفيذ الكامل والسريع للاعلان فيما يتعلق بتلك الأقاليم ؛ " .

١٢ - وفي الجلسة ذاتها أعلن ممثلا استراليا والسويد أنهما لن يشتركا في التصويت على التعديلات المقدمة على مشروع القرار A/AC.109/L.1269 (A/AC.109/PV.1124) .

١٣ - وبعد ذلك اتخذت اللجنة الخاصة الاجراءات التالية بشأن مشروع القرار A/AC.109/L.1269 والتعديلات المقدمة عليه :

(أ) اعتمد تعديل العراق للفقرة ٤ من المنطوق دون اعتراض (انظر الفقرة ٨ (أ) أعلاه) ؛

(ب) اعتمد تعديل العراق ومالي للفقرة ٥ من المنطوق دون اعتراض (انظر الفقرة ١١ أعلاه) ؛

(ج) اعتمد تعديل العراق للفقرة ٧ من المنطوق دون اعتراض (انظر الفقرة ٨ (ج) أعلاه) ؛

(د) اعتمد تعديل مالي للفقرة ٩ من المنطوق دون اعتراض (انظر الفقرة ٩ (ب) أعلاه) ؛

(هـ) اعتمد تعديل مالي للفقرة ١٠ من المنطوق دون اعتراض (انظر الفقرة ٩ (ج) أعلاه) ؛

(و) اعتمد مشروع القرار A/AC.109/L.1269 ، بصيغته المعدّلة ، ككل بأغلبية ٢٢ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٢ عن التصويت (A/AC.109/572) ، وأدلى ممثلو السويد وساحل العاج وشيلي وفيجي ببيانات تعليلا للتصويت (A/AC.109/PV.1124) .

١٤ - وبتاريخ ٣٠ آب/أغسطس أحيل نص القرار (A/AC.109/572) الى رئيس مجلس الأمن (S/12831). وفي نفس التاريخ ، احيلت نسخ من القرار الى جميع الدول ، والى الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة والى منظمة الوحدة الافريقية .

باء - القرار الذى اتخذته اللجنة الخاصة

١٥ - يرد أدناه نص القرار (A/AC.109/572) الذى اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١١٢٤ المعقودة بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ، والمشار اليه في الفقرة ١٣ أعلاه :

" ان اللجنة الخاصة ،

" وقد نظرت في البند المعنون " أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي " ،

" واذ تشير الى قرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، المتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، و ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠ ، المتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام للاعلان ، وكذلك الى سائر قرارات الأمم المتحدة المتصلة بهذا البند ،

" واذ تؤكد من جديد الالتزام الرسمي المترتب على الدول القائمة بالادارة، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بالعمل على تشجيع التقدم السياسي والاقتصادى والاجتماعي والتعليمي لسكان الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، وبحماية الموارد البشرية والطبيعية لهذه الاقاليم من ضروب الاساءة ،

" واذ تؤكد من جديد أن أى نشاط اقتصادى أو أى نشاط آخر يعيق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ويعرقل الجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي وسائر الأقاليم المستعمرة، يلحق ضررا بحقوق ومصالح سكان هذه الأقاليم ، ويعتبر بالتالي متنافيا مع مقاصد الميثاق ومبادئه ،

" واذ تؤكد من جديد أن الموارد الطبيعية لزمبابوى وناميبيا ، هي تراث شعبي لهذين الاقليمين ، وأن قيام المصالح الاقتصادية الأجنبية باستغلال هذه الموارد ، بالاشتراك مع نظم الحكم الأقلية غير الشرعية ، يمثل انتهاكا مباشرا لحقوق السكان ، وللمبادئ المعلنة في الميثاق ، ولجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ،

" واذ تؤكد من جديد أيضا أن أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعيق تنفيذ الاعلان تعتبر انتهاكا مباشرا لحقوق السكان وكذلك لمبادئ الميثاق ، وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ،

" واذ تضع نصب عينيها القرارات ذات الصلة التي اتخذها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته الخامسة عشرة المعقودة في الخرطوم من ١٨ الى ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٨ ،

" واذ تلاحظ بقلق بالغ أن الدول الاستعمارية ودولا معينة قد واصلت ، عن طريق أنشطتها في الأقاليم المستعمرة ، تجاهل مقررات الأمم المتحدة بشأن هذا البند وأنها لم تنفذ ، بوجه خاص ، قرارى الجمعية العامة ٢٦٢١ (د - ٢٥) و ٣٢/٣٥ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، اللذين أهابت الجمعية العامة فيهما بالدول الاستعمارية والحكومات التي لم تتخذ بعد التدابير التشريعية والادارية وغيرها تجاه مواطنيها والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها ، الذين يملكون ويديرون في الأقاليم المستعمرة، وخاصة في افريقيا ، مشاريع تلحق الضرر بمصالح سكان الأقاليم ، أن تتخذ هذه التدابير لانهاء تلك المشاريع ، ومنع أية استثمارات جديدة تتعارض مع مصالح السكان الأصليين ،

" واذ تدين تزايد أنشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تواصل ، استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم المستعمرة ، لا سيما في الجنوب الافريقي وتكديس أرباح هائلة واعادة هذه الارباح الى بلدانها الأصلية مما يضر بمصالح السكان ، معيقة بذلك تحقيق شعوب هذه الأقاليم لأمانيها المشروعة في تقرير المصير والاستقلال ،

"واذ تدين بشدة الدعم الذى مازال يتلقاه نظام الاقلية العنصرى في جنوب افريقيا ونظام الاقلية العنصرى غير الشرعي في روديسيا الجنوبية من تلك المصالح الاجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تتعاون معهما في استغلالهما للموارد الطبيعية ، والبشرية لاقليم ناميبيا الدولي ولاقليم روديسيا الجنوبية (زمبابوى) غير المتمتع بالحكم الذاتي ، وفي ادامة سيطرتهما غير الشرعية والعنصرية على هذين الاقليمين ،

"واذ يساورها قلق عميق لأن تزايد استثمار رأس المال الأجنبي في انتاج المواد النووية واستمرار تعاون بعض البلدان الغربية ودول اخرى مع نظام الاقلية العنصرى في جنوب افريقيا في الميدان النووى يمكنان ذلك النظام من استحداث قدرة على انتاج الأسلحة النووية مما يعزز استمرار احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وكذلك نموه كدولة نووية ،

"واذ يساورها القلق أيضا بشأن الأوضاع القائمة في الأقاليم المستعمرة الاخرى ، بما فيها الاقاليم الواقعة في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ ، حيث تواصل المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها ، حرمان السكان الاصليين من حقوقهم في ثروات بلدانهم وحيث مازال السكان يعانون من فقدان ملكية الاراضي نتيجة لعدم قيام الدول القائمة بالادارة بالحد من بيع الاراضي الى الاجانب بالرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها اليها الجمعية العامة ،

"وادراكا منها لاستمرار الحاجة الى تعبئة الرأى العام العالمي ضد اشتراك المصالح الاجنبية الاقتصادية والمالية وغيرها ، في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ، ذلك الاشتراك الذى يعيق استقلال الاقاليم المستعمرة ، وخاصة في افريقيا ،

" ١ - تؤكد من جديد حق شعوب الاقاليم التابعة ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفي التمتع بالموارد الطبيعية لاقاليمها ، وكذلك حقها في التصرف في هذه الموارد بما يحقق مصالحها على خير وجه ؛

" ٢ - تعلن مرة اخرى ان اية دولة قائمة بالادارة او اية دولة محتلة تحرم الشعوب المستعمرة من ممارسة حقوقها المشروعة في مواردها الطبيعية او تقدم المصالح الاجنبية الاقتصادية والمالية على حقوق ومصالح تلك الشعوب ، انما تخرق بذلك الالتزامات الرسمية التي اخذتها على عاتقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ؛

" ٣ - تؤكد من جديد ان انشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، باستغلالها واستنزافها للموارد الطبيعية لزمبابوى وناميبيا ، بالمشاركة مع نظامي حكم الاقلية العنصريين غير الشرعيين ، انما تنتهك حقوق شعبي ذينك الاقليمين ، وتساهم في تعزيز نظامي الاقلية العنصريين وتعزيز استمرار سيطرتهما على الاقليمين وتشكل عقبة رئيسية تعترض استقلالهما السياسي وتمتع سكانهما الاصليين بمواردهما الطبيعية ؛

" ٤ - تدين انشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، في الاقاليم المستعمرة ، بوصفها معيقة لتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، وتعرقل الجهود المبذولة للقضاء على الاستعمار ، والفصل العنصرى ، والتمييز العنصرى ؛

" ٥ - تدين سياسات الحكومات التي تواصل دعم ، او التعاون مع ، تلك المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، العاملة على استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لهذه الاقاليم ، والتي تنتهك الحقوق والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعوب الاصلية ، معرقلة بذلك التنفيذ الكامل والسريع للاعلان فيما يتعلق بتلك الاقاليم ؛

" ٦ - تدين بشدة استمرار تعاون بعض البلدان الغربية ودول اخرى مع جنوب افريقيا في الميدان النووى تلك البلدان والدول التي تمكن النظام العنصرى ، بتزويده بالمعدات والتكنولوجيا النووية ، من زيادة قدرته النووية ، وتطلب من جميع الحكومات أن تمتنع عن اى شكل من اشكال التعاون مع ذلك النظام قد يمكنه من انتاج مواد نووية واستحداث اسلحة نووية ؛

" ٧ - تهيب مرة اخرى بجميع الحكومات التي لم تتخذ بعد تدابير تشريعية أو ادارية او غيرها تجاه مواطنيها والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها ، الذين يملكون ويديرون في الاقاليم المستعمرة ، ولاسيما في الجنوب الافريقي ، مشاريع ضارة بمصالح سكان تلك الاقاليم ، ان تتخذ هذه التدابير من اجل انهاء تلك المشاريع ، ومنع الاستثمارات الجديدة التي تتعارض مع مصالح سكان تلك الاقاليم ؛

" ٨ - ترجو جميع الدول الامتناع عن تقديم اية استثمارات او قروض لنظام الأقلية العنصرية في الجنوب الافريقي والامتناع عن الدخول في اية اتفاقات او اتخاذ اية تدابير لتشجيع التجارة او العلاقات الاقتصادية الأخرى معها ؛

" ٩ - تدين سياسات الدول التي تنتهك الجزاءات الالزامية التي فرضها مجلس الامن ، وكذلك استمرار امتناع بعض الدول الأعضاء عن تطبيق تلك الجزاءات ضد النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ، باعتبار ذلك منافيا للالتزامات التي تضطلع بها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ؛

" ١٠ - تكرر الاعراب عن اقتناعها بوجوب توسيع نطاق الجزاءات المقررة ضد النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، بحيث يشمل جميع التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق . وتدعو مجلس الامن الى النظر في اتخاذ التدابير المناسبة في هذا الشأن ؛

" ١١ - ترجو جميع الدول اتخاذ تدابير فعالة لانهاء تقديم الاموال وغيرها من اشكال المساعدة ، بما فيها الامدادات والمعدات العسكرية ، الى نظم الحكم التي تستخدم تلك المساعدة في قمع شعوب الاقاليم المستعمرة وحركات التحرير الوطني فيها ؛

" ١٢ - تطلب مرة اخرى من جميع الدول وقف كافة العلاقات الاقتصادية او المالية او التجارية مع جنوب افريقيا فيما يخص ناميبيا ، والامتناع عن الدخول في علاقات اقتصادية أو مالية او غيرها مع جنوب افريقيا حين تتصرف نيابة عن ناميبيا او فيما يخصها ، مما قد يدعم استمرار احتلالها غير الشرعي لذلك الاقليم ؛

" ١٣ - تدين بشدة سياسة حكومة جنوب افريقيا التي تواصل ، انتهاكا لقرارات الامم المتحدة بشأن هذه المسألة ولالتزاماتها المحددة بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ، التعاون مع نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، وتدعو تلك الحكومة الى الكف فورا عن جميع اشكال ذلك التعاون ؛

" ١٤ - وتدعو جميع الحكومات والمؤسسات الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، مراعاة لما يتصل بهذا الشأن من أحكام الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د - ٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وكذلك ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، الى ان تكفل ، بوجه خاص، الاحترام والصون الكاملين للسيادة الدائمة للاقاليم المستعمرة على مواردها الطبيعية ؛

" ١٥ - وتدعو الدول القائمة بالادارة ودول الاحتلال الى مراجعة نظام الأجور المعمول به في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها بغية ازالة اى تمييز في الاجور وفي شروط العمل ، والى ان تطبق في كل اقليم نظاما موحدا للأجور وشروط العمل دون اى تمييز ؛

" ١٦ - وترجو الامين العام القيام ، بواسطة ادارة شؤون الاعلام بالامانة العامة ، بحملة واسعة ومستمرة بغية اطلاع الرأى العام العالمي على الحقائق المتعلقة بنهب الاحتكارات الاجنبية للموارد الطبيعية ، واستغلالها للسكان الاصليين ، وبما تقدمه هذه الاحتكارات من دعم للنظم الاستعمارية والعنصرية ؛

" ١٧ - وتقرر ابقاء البند قيد الاستعراض المستمر .

المرفق الاول *

روديسيا الجنوبية

المحتويات

	الفقرات
مقدمة	١ — ٥
١ — دراسة أجراها مكتب العمل الدولي حول روديسيا الجنوبية	٦ — ١١
٢ — موجز أداء الشركات الرئيسية في روديسيا الجنوبية	١٢ — ٣٧
٣ — مجالات الاستغلال الجديدة للمصالح الاقتصادية الاجنبية	٣٨ — ٤٦

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.1233 .

مقدمة

١ - تتضمن التقارير السابقة التي قدمتها اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة (أ) معلومات عن اقتصاد روديسيا وتتضمن تقارير لجنة مجلس الامن المنشأة عملا بقراره ٢٥٣ (١٩٧٨) المتعلق بمسألة روديسيا الجنوبية (ب) مزيدا من المعلومات عن الجزاءات الالزامية الاقتصادية والمالية التي فرضها المجلس على الاقليم . أما آخر التطورات السياسية وغيرها في الاقليم فتشرحها أحدث ورقة عمل أعدتها الامانة العامة للدورة الحالية للجنة الخاصة (انظر الفصل السابع من هذا التقرير (A/32/23/Add.1)) .

٢ - ومنذ الاعلان الانفرادي للاستقلال سنة ١٩٦٥ ، والنظام غير الشرعي يحجب معظم المعلومات عن حالة الاقتصاد وعن أنشطة المصالح الاجنبية الاقتصادية في روديسيا الجنوبية كي يحمي الاقليم من اثر الجزاءات الدولية . وزاد تقييد المعلومات عن هذه المسائل ندرة عن طريق العمل بأنظمة الصلاحيات الطارئة (لعام ١٩٦٩) (ج) التي حظرت ، في جملة أمور ، على المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، العاملة في الاقليم أن " تفشي أسرارا اقتصادية سواء أكان ذلك بصورة متعمدة أو ناتجا عن اهمال " . وعليه ، فان ما يتاح من المعلومات سواء عن طريق النظام غير الشرعي أو عن طريق المصالح التجارية ، يتسم بطابع عام في معظمه ، ولا سيما فيما يتعلق بأرقام الانتاج والتجارة الخارجية ومشاركة رأس المال الاجنبي في اقتصاد الاقليم . على ان هذه المعلومات تبين أن دور المصالح الاجنبية ،الاقتصادية وغيرها ، لم يتقلص ، وان تلك المصالح التي تعمل بالتعاون مع النظام غير الشرعي وبتأييد منه لا تزال تسيطر على اقتصاد الاقليم .

(أ) للاطلاع على أحدث هذه التقارير ، انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ،الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الخامس ،المرفق ، التذييل الاول ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ،الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) المجلد الاول ، الفصل الرابع ، المرفق الاول ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الاول ،الفصل الرابع ، المرفق الاول .

(ب) للاطلاع على أحدث هذه التقارير ، انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثانية والثلاثون ، الملحق الخاص رقم ٢ (S/12529) .

(ج) ان استخدام بعض التعابير التي ألف النظام غير الشرعي استعمالها ، دون وضعها بين علامتي اقتباس ، وكذلك أية اشارات الى تشريعات وأجزاء من الهيكل الحكومي و/أو ألقاب مختلف أعضاء النظام في روديسيا الجنوبية ، لا يعني بأى حال من الاحوال ، ان الامم المتحدة تعترف بالنظام غير الشرعي .

٣ - ومن بين المصالح الاجنبية الاقتصادية التي تشارك في اقتصاد روديسيا الجنوبية ، كان هناك في الاقليم عام ١٩٦٧ أكثر من ١٩٠ مؤسسة اقتصادية منشؤها المملكة المتحدة وما لا يقل عن ٥٦ منشؤها الولايات المتحدة في عام ١٩٦٩ وما لا يقل عن ٤٧ منشؤها جنوب افريقيا في عام ١٩٧٠ (د) .

٤ - وفي السنوات القليلة الماضية انخفضت الارباح ومعدلات تكوين رؤوس الاموال في كثير من الشركات العاملة في روديسيا الجنوبية بسبب فرض الجزاءات واندلاع الحرب . ومع ذلك ذكر أن عددا من المصالح يستعد لتوسيع نطاق أنشطته في مجالات استثمارية جديدة في الاقليم حالما يتم رفع الجزاءات .

٥ - وتتقصى ورقة العمل هذه ، بايجاز ، دراسة أعدها مكتب العمل الدولي (هـ) عن روديسيا الجنوبية من حيث اتصال ذلك بالمصالح الاقتصادية الاجنبية في روديسيا الجنوبية ، وتورد ملخصا لاداء بعض الشركات العاملة في الاقليم ، وتستعرض مجالات الاستثمار الجديدة التي يقوم كل من النظام غير الشرعي والشركات بالنظر فيها .

١ - دراسة لمكتب العمل الدولي عن روديسيا الجنوبية

٦ - يؤيد مكتب العمل الدولي في دراسة أخيرة له عن روديسيا الجنوبية ما أوردته تقارير عديدة للجنة الخاصة على مدى سنوات من أن " رأس المال الاجنبي والمؤسسات المتعددة الجنسية ما فتئت تلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد [في روديسيا الجنوبية] على الرغم من فرض الجزاءات الالزامية" (و) وبالمثل ، تنتهي الدراسة الى نتيجة مؤداها انه "على الرغم من عدم توافر تفاصيل عن البلدان التي ينتمي اليها حملة الاسهم ، فقد وجد ان معظمهم من جنوب افريقيا وبريطانيا والولايات المتحدة (ز) .

٧ - ويذكر التقرير ان مصادر تكوين رؤوس الاموال في روديسيا الجنوبية معقدة ويصعب تحديدها بسبب تداخل رؤوس الاموال التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسية . ومع ان الاموال تتدفق الى داخل الاقتصاد الا أنه يجرى أيضا تصديرها في صورة أرباح وعائدات أسهم . وتؤثر هذه العلاقات على حجم وأهمية عنصر الاستثمار الاجنبي في الاقتصاد .

(د) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الرابع ، المرفق ، التذييل الثالث ، الجداول ١٢ - ١٤ .

(هـ) ظروف العمل والتمييز بين العمال في روديسيا الجنوبية (زمبابوى) (جنيف ، مكتب العمل الدولي ، ١٩٧٨) .

(و) المرجع نفسه ، صفحة ٣٠ .

(ز) المرجع نفسه .

٨ - وتؤيد الدراسة أيضا تقارير اللجنة الخاصة بأن هناك مجموعة صغيرة للغاية ولكنها متنفذة من الشركات المنتجة التي تتألف في معظمها من شركات متعددة الجنسية تعتبر فروعا لشركات تابعة لجنوب افريقيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تتحكم في قطاع التعدين في روديسيا الجنوبية ، وتسيطر على غرفة التعدين التي هي صاحب العمل الرئيسي الذى يحدد ظروف العمل في هذه الصناعة .

٩ - وتبين الدراسة أيضا انه بسبب حرب المقاطعة الدائرة رحاها في الاقليم والقيود التي تفرضها حالة القطع الاجنبي فان كثيرا من الشركات تواجه نقصا في الايدى العاملة الماهرة ، كما يثقل كاهلها الاحتفاظ بالاصول الرأسمالية البالية والمتقادمة . كذلك فان الاموال اللازمة لاستبدال تلك الاصول محدودة وتخصص عن طريق نظام للحصص .

١٠ - وتورد الدراسة أيضا ان الاستثمار في المقومات الهيكلية للاقتصاد (وخاصة الطرق ، والطاقة والكهرباء ، وخدمات الرى والمياه)قد ثبت انه عامل هام في التأثير على الناتج والعائدات ، ولا سيما في القطاع الزراعي الذى يسيطر عليه البيض .

١١ - ورغم أن معظم مزارع البيض يملكها أفراد ، فان عددا من المزارع الكبيرة كمزرعة Nuanetsi Ranch ، و Triangle Sugar Estates, Ltd. ، و Hippo Valley Estates, Ltd. تملكها شركات كبيرة . وبذا تسيطر الشركات ونظام الحكم غير الشرعي على المزارع جاعلة في الامكان توجيه الاستثمارات الى شركات المزارع والى مناطق البيض في تجاهل تام للوحدات الزراعية الافريقية . ويوظف القطاع الزراعي غير الافريقي ، في ظل نظام الحكم غير الشرعي ، حوالي ٣٦٠ ٠٠٠ من العمال الافريقيين . وتعتبر أجور الافريقيين في الاقليم منخفضة ، ويحصل معظمهم على أجور تقل عن مستوى خط الفقر . ويشير التقرير أيضا الى ان استغلال العمال الافريقيين الذين لا تفي أجورهم بتكاليف اعالة أنفسهم وأسرهم ، قد ساعد على ارتفاع نسب الارباح و/أو تكوين رؤوس الاموال . وهذه الارباح تجتذب بدورها المزيد من الاستثمارات .

٢ - موجز أداء الشركات الرئيسية في روديسيا الجنوبية

١٢ - كما أوردنا أعلاه ، فان بعض الشركات العاملة في الاقليم قد عانت ، في السنوات الاخيرة ، من مصاعب مالية أو هبوط في الربح ، مما أسفر في بعض الحالات عن ابتلاعها من جانب الشركات الأرسخ قدما . وقد أخّر هذا الميل نحو تركيز أنشطة الاعمال في الشركات الاقوى بقطاعي الصناعة التحويلية والتعدين ، من بين قطاعات أخرى .

ألف - قطاع الصناعة التحويلية

شركة TA Holdings, Ltd.

١٣ - استنادا الى ما أوردته صحيفة "بيزنس هيرالد" ، وهي نشرة تصدر عن صحيفة "روديسيا هيرالد" ، فقد بدأت TA Holdings ، وهي شركة استثمار ، في توسيع نطاق عملياتها لشراء الشركات التي تعاني من صعوبات مالية . وتقوم مجموعة شركات FREECOR ، وهي أول الشركات التي تمت الهيمنة عليها ، بصناعة مختلف المنتجات ، وكانت فيما سبق احدى المؤسسات الرئيسية في الاقليم من حيث اجمالي الاصول المادية . وقد بلغ اجمالي الاصول المادية لهذه الشركة ٢٥ر٦ مليون دولار من دولارات روديسيا الجنوبية في عام ١٩٧٤ (ح)

١٤ - وقد حصلت شركة TA Holdings على ٥١ في المائة من أسهم شركة FREECOR مما يمكنها من السيطرة عليها ، ثم زادت حصتها في رأس المال من خمسة ملايين الى عشرة ملايين دولار من دولارات روديسيا الجنوبية . وتقول "بيزنس هيرالد" ان من رأى الشركة ان "المجموعة الضخمة والمتنوعة من الشركات التي تقوم على أساس سليم تكون لها من القوة المالية والادارية ما يفوق بكثير أى شركة محدودة ميادين النشاط وتصبح أقل تعرضا للهزّات منها . وتملك الشركتان معا في الوقت الحاضر رأس مال موحّد قدره ٨ر٧٠ مليون دولار من دولارات روديسيا الجنوبية ، وهو مبلغ يعتبر ضخما بمقاييس روديسيا الجنوبية . وتتوقع شركة TA Holdings ان تزيد مجموع عائدات FREECOR الى ٦ر١ مليون دولار روديسي بحلول ٣١ أيار/مايو ١٩٧٨ مع ربح لا يقل عن ١٠ سنتات (بعملة روديسيا الجنوبية) لكل سهم .

١٥ - وقد تعذّر تحرى الشركات الاجنبية المساهمة في شركة TA Holdings ، عدا عن أن شركة FREECOR كانت أصلا فرعا لشركة Unilever, Ltd. التي تتبع المملكة المتحدة .

شركة روديسيا للحديد والصلب (RISCO)

١٦ - كما ذكر في التقرير السابق للجنة الخاصة (ط) ، تشمل الشركات الاجنبية المساهمة في شركة RISCO كلا من الشركة الانكلو - امريكية لجنوب افريقيا المحدودة ، والشركة البريطانية للاستثمار في جنوب افريقيا المحدودة ؛ وشركة Tanganyika Properties (Rhodesia), Ltd .

(ح) الدولار الروديسي الجنوبي يساوى ٦ر١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة الامريكية .

(ط) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الرابع ، الفقرات ١٩ - ٢٣ .

وشركة لانكاشاير للصلب المحدودة ؛ وشركة Messina (Transvaal) Development Company, Ltd. وشركة Roan Selection Trust, Ltd. (RST) ؛ وشركة ستيوارتس ولويدز المحدودة وجميع هذه الشركات هي فروع لشركات مسجلة في الأصل في المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة وجنوب افريقيا . وتقول البيزنس هيرالد انه على الرغم من مساهمة هذه الشركات في شركة RISCO ، فقد بدأت هذه الشركة تصادف مشاكل مالية ومشاكل انتاج في عام ١٩٧٧ ، تعود بصورة رئيسية ، حسب رأى رئيس مجلس ادارة الشركة ، الى حالة الاقتصاد العالمي والمشاكل السياسية في الاقليم .

١٧ - وتلاحظ البيزنس هيرالد انه بالرغم مما سبق التفاوض عليه من الاستثمارات الجديدة ، كانت المصاعب التي واجهتها الشركة في عام ١٩٧٧ حافزا للنظام غير الشرعي على أن يقدم للشركة منحة مقدارها ١١ مليون دولار روديسي عن السنة المالية ١٩٧٧ / ١٩٧٨ . وقد سبق للشركة أن تلقت قرضا حكوميا مقداره ٥ ملايين دولار روديسي في عام ١٩٧٦ ، يسدّد خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ وكذلك منحة مقدارها ٧٫٥ مليون دولار روديسي لحل مشاكل السيولة النقدية بها . وقد حصلت الشركة أيضا على قروض أخرى من مؤسسات مصرفية داخل الاقليم .

شركة Plate Glass Industries (Rhodesia), Ltd.

١٨ - تعتبر شركة Plate Glass Industries ، وهي فرع لشركة Plate Glass Company of South Africa احدى الشركات التجارية والصناعية الكبرى في روديسيا الجنوبية من حيث اجمالي الاصول المادية التي بلغت ، في عام ١٩٧٤ ، تسعة ملايين دولار روديسي . على انه طبقا لما أوردته صحيفة بيزنس هيرالد فان الصعوبات الاقتصادية العامة التي سادت الاقليم اثّرت على الشركة التي يشير تقريرها السنوى الى الفترة ما بين ١٩٧٦/١٩٧٧ على انها " اصعب سنة " ولا سيما فيما يتعلق بالحصائل ، رغم أن الشركة تتوقع أن يعكس هذا الهبوط في السنوات المقبلة . وفي عام ١٩٧٦/١٩٧٧ بلغت أرباح الشركة ٢٫٥ مليون دولار روديسي ، مما مثّل هبوطا بنسبة ١٨٫٣ في المائة عن أرباح عام ١٩٧٥/١٩٧٦ ، وانخفاضا ناجما عنه في أرباح الأسهم بمقدار ١٨٫٥ في المائة .

١٩ - وتقول صحيفة بيزنس هيرالد ان الشركة تعزو ما تواجهه من صعوبات الى تزايد الهجرة الذى أفضى الى تدهور السوق وهبوط كبير في صناعة البناء . وفضلا عن ذلك استمرت تكاليف التشغيل العامة في الارتفاع .

٢٠ - واستنادا الى ما أوردته البيزنس هيرالد فان الشركة تعتقد مع ذلك ، بأن ما تتمتع به من سيولة نقدية قوية مالية سليمة سيمكنها من مواجهة مستقبل غير مؤكد ، وبأنها " في وضع جيد يتيح لها الاستفادة من أى تحسّن ينشأ عن حصول الاستقرار السياسي في نهاية الأمر وانتقال سلمي الى حكم الأغلبية " . وقد واصل نصيب السهم في صافي قيمة موجوداتها (أى نسبة السهم الى الأصول) ارتفاعه ؛ وفي عام ١٩٦٩ كان ٢٫٥٥ سنتا من سنتات روديسيا ، وفي عام ١٩٧٣ ، بلغ ٧٧٫٢ سنتا ؛ وفي عام ١٩٧٧ ارتفع الى ١٣٩٫٩ سنتا . وفضلا عن ذلك تعتبر نسبة الخصوم

طويلة الأجل الى صافي قيمة الاصول والاحتياطيات والتي بلغت ١٦ في المائة في عام ١٩٧٧، كافية للمحافظة على سعر السهم البالغ ١٤٠ سنتا ولتوقّع عائد قدره ٦ر٧ في المائة للسهم. وبهذا لا تزال الشركة تأمل في ان يمكنها تحقيق تسوية سياسية في الاقليم من العودة الى مستوى عال من الربحية.

شركة CAPS (Rhodesia)

٢١ - تقوم شركة CAPS (Rhodesia) بنشاط متنوّع المجالات يتراوح ما بين صنع مستحضرات التجميل والعقاقير والأثاث. وتورد صحيفة "بيزنس هيرالد" أن عام ١٩٧٦/١٩٧٧ كان عاما عصيبا للشركة بسبب عدم الشك السياسي وكساد السوق المحلية وهبوط الصادرات ومتطلبات حالة الأمن. وقد زادت أرباح شركة QV Pharmacies، وهي أحد فروع شركة CAPS، بالرغم من كساد سوق التجزئة، الا ان شعبة البيطرة في شركة CAPS بالكاد أفلحت في الاحتفاظ بمركزها في السوق في حين عانى النشاط التجارى الزراعي للشركة من نكسات.

٢٢ - وتقول "البيزنس هيرالد" ان شعبة المنتجات الاستهلاكية في شركة CAPS اعلنت انها حققت ارباحا خلال السنة وكذلك تغلغلا أعمق في سوق جنوب افريقيا وانها احرزت نجاحا في انشاء عمليات أجنبية اخرى. على انه بالرغم من النجاح الذى حققته شعبة المنتجات الاستهلاكية بالشركة فقد كان هناك هبوط في الارباح الكلية لشركة CAPS. وزادت المبيعات بنسبة ٨ في المائة (الى ٩ر٤ مليون دولار روديسي)، الا ان ارباح التبادل التجارى انخفضت من ٦٢٥ ٠٠٠ دولار روديسي الى ٤٦٥ ٠٠٠ دولار روديسي.

٢٣ - وعلى الرغم من ان البيزنس هيرالد تشير الى شركة CAPS باعتبارها نجما آخذا في الأفول فهي تقول "ليس ثمة ما يدعو الى الشك، استنادا الى الاداء الماضي، في أن الأرباح ستستأنف مرة أخرى اتجاهها الصعودى". ويذكر تقرير الشركة انها في وضع جيد يسمح لها بالانطلاق قدما بمجرد ان تحلّ المشاكل السياسية للاقليم. وقد ظلّت أسهم شركة CAPS تحتل مكانة عالية من حيث ترتيبها بين الشركات على الرغم من هبوط سعر السهم من ٢٧٥ سنتا روديسيا الى حوالي ٢٠٠ سنت وذلك بسبب ما تتمتع به من سيولة نقدية عالية.

شركة Moshonaland Holdings

٢٤ - تتعامل شركة Moshonaland Holdings في المعدات الكهربائية وكذلك في المحركات وصناعة البناء. ووفقا لصحيفة "بيزنس هيرالد" عملت الشركة في عام ١٩٧٧/١٩٧٨ على مستويات انتاجية منخفضة بشكل طفيف، وكان أملها في حصول تحسّن في المستقبل الوشيك ضعيفا، خاصة في أقسام الشركة المختصة بالتجارة في المعدات الكهربائية، والمحركات، وصنع الآجر، والبناء. وقد اضطرت الشركة الى ترك صناعة المحركات التي يقل مدى طاقتها عن ٧٥ر٠ كيلوواط في بولاوايو واستئناف صناعتها في سالزبرى حيث يمكن إحكام الاشراف على العمل.

٢٥ - واذ فطنت الشركة الى انها تستخدم بصفة رئيسية نقودا مقترضة لعملياتها التجارية، لاحظت أن " العلاقة بين الاقتراض ودوران رأس المال أثناء الظروف المعقولة كانت سليمة وأسفرت عن تحقيق أرباح جسيدة " . وكان معدل دوران رأس المال كبيرا بحيث وفّى بتكلفة الاقتراض ووفّر للشركة أرباحا طائلة . على أن الشركة تدّعي أن ظروف التجارة قد تغيّرت في ظلّ الأحوال الراهنة ، جالبة معها انخفاضا في الأرباح . ومع ذلك فقد أفادت التقارير بأن الأرباح في عام ١٩٧٦/١٩٧٧ مرضية رغم أن مستوى الاقتراض وصف بأنه "عال بدرجة لا تبعث على الارتياح " . وتدعي الشركة بأنها اتخذت تدابير رقابية مناسبة للمحافظة على مواردها المالية وتعزيزها . وعلى الرغم من أن صافي أرباحها بلغ ٥٠٣٠٠٠ دولارا روديسيا ، حقّق معظمها قسم المحركات ،وحققها بدرجة أقل قسم بيع المعدات الكهربائية بالجملة والتجزئة ،فلم يعلن عن توزيع أرباح للأسهم عن تلك السنة بسبب ظروف الكساد . وجرى ، عوضا عن ذلك تحويل ٥٠٠٠٠٠ دولار روديسي الى الاحتياطي العام .

شركة التنمية الصناعية IDC وفروعها

٢٦ - شركة IDC هي شركة جامعة تمتلك أسهما في عدد من الشركات مثل شركة Berkshire International (Rhodesia) ، وشركة Central Film Laboratories (Pvt.), Ltd. وشركة Empress Nickel Mining Company, Ltd, وشركة DSO Asbestos (Pvt,), Ltd. وشركة Industrial Assets Corporation (Pvt,), Ltd. وشركة صناعات الالومنيوم المحدودة (Aluminum Industries, Ltd.) وشركة ديفيد وايتهيد وأولادة (روديسيا) المحدودة ؛ وشركة مناجم قصدير كاماتيفي المحدودة (Kamativi Tin Mines, Ltd.) (انظر أدناه) .

٢٧ - واستنادا الى صحيفة بيزنس هيرالد سجّلت مؤسسة IDC وفروعها أرباحا ووسعت نطاق عملياتها في السنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، بينما واجه كثير من الشركات الأخرى في الاقليم ركودا اقتصاديا وتناقصا في الأرباح ، والواقع أنه في تلك السنة أعلنت شركة IDC عن تحقيق رقم قياسي في صافي الربح بلغ ٢ر١ مليون دولار روديسي جنوبي (وكان ١ر١ مليون دولار روديسي جنوبي في عام ١٩٧٦) ، وهو رقم يمثّل عائدا مقداره ٢ر٨ في المائة على رأس المال المستخدم في تلك السنة المالية .

٢٨ - وتدّعي شركة IDC أن هذه النتائج قد تم تحقيقها دون استثمارات من الخارج ، وأن الشركة قد أوفت باحتياجاتها من الاستثمارات عن طريق استخدام ٦٠٠٠٠٠ دولار روديسي من أرباحها و ٤٠٠٠٠٠ دولار روديسي من احتياطيها المخصّص للاستثمارات والبالغ ٥ر٤ مليون دولار روديسي . ويلاحظ تقرير شركة IDC أن " نسبة السيولة العالية حاليا تشير الى توافر المبالغ المحلية اللازمة لمزيد من الاستثمار ، بيد أنه يتعيّن أن تقابلها مخصّصات كافية من العملة الاجنبية لتوفير المزيد من الاستثمارات للتنمية " . وفي هذا الصدد ، تذكر الشركة أنها استخدمت جزءا من مالياتها لمساعدة فروعها المتعثرة ؛ وتوسيع عمليات تلك الفروع التي يعتبر أداؤها جيدا ؛ وبدء استثمارات في مجالات جديدة . ونتناول أدناه بعض فروع شركة IDC .

(أ) شركة Derkshire International (Rhodesia)

٢٩ - في عام ١٩٧٦/١٩٧٧ ، قامت شركة صناعة المنسوجات هذه بشراء مصنع يحوّل خيوط الغزل المستوية الرخيصة الى الصنف المفضّن الغالي اللازم لانتاج الجوارب والملابس المحبوكة . وتقول صحيفة بيزنس هيرالد ، أن هذا المصنع سيمكّن الشركة ليس فقط من مواجهة تزايد حجم العمل بل وكذلك من تخفيض ما تنفقه من العملات الأجنبية .

(ب) شركة Central Film Laboratcries (Pvt.), Ltd.

٣٠ - تقوم هذه الشركة بصفة رئيسية بتلبية احتياجات أسواق الأفلام المحلية وفي جنوب افريقيا . ووفقا لصحيفة بيزنس هيرالد ، فانه بالرغم من فرض رسم اضافي على السلع المستوردة الى جنوب افريقيا ، فان الشركة لم تحافظ في عام ١٩٧٦/١٩٧٧ على نفس مستوى الأرباح التي حققتها في العام السابق وحسب ، بل ووسّعت أيضا مرافق مختبراتها .

(ج) مؤسسة Industrial Assets Corporation (Pvt.), Ltd.

٣١ - تتولى شركة Industrial Assets Corporation ، وهي شركة استثمارية قابضة تتبع شركة التنمية الصناعية IDC ، العناية باستثمارات فروع شركة IDC العاملة في صناعة الألومنيوم والصناعات التحويلية . وتشمل هذه الفروع شركة صناعات الألومينيوم المحدودة (Aluminum Industries, Ltd.) ، وشركة ديفيد وايتهيد وأولاده (روديسيا) المحدودة ، ولم يبد ان شركة صناعات الألومنيوم كانت موفّقة في عام ١٩٧٦/١٩٧٧ مما حدا بها الى أن تصدر ٩٤٥ ٠٠٠ سهما (قيمة السهم دولارا روديسيا) ، منها ٣٣٨ ٣٣٩ سهما امتلكتها IDC لرسملة احتياطياتها لأغراض اعادة الاستثمار . وبذا تكون IDC قد زادت أسهمها الى ٦٨٩ ٣٣٩ سهما من مجموع الأسهم غير مسددة القيمة ، وعددها ١ ٩٥٠ ٥٠٠ سهما . ولم تضمن IDC تقريرها لعام ١٩٧٦/١٩٧٧ أداء شركة ديفيد وايتهيد وأولاده (روديسيا) المحدودة .

باء - قطاع التعدين

شركة Lonrho, Ltd.

٣٢ - تمتلك شركة Lonrho عددا من المناجم في روديسيا الجنوبية تستخرج منها عددا من الخامات بما في ذلك الذهب والنحاس . وتذكر صحيفة بيزنس هيرالد ان فترة الهبوط الطويلة في الأسعار العالمية للنحاس كانت من العوامل التي أضرّت بمستويات الانتاج في مناجم شركة Lonrho . ففي سنة ١٩٧٧ ، على سبيل المثال ، قرر منجم اينياتي للنحاس الواقع في منطقة هيدلاندز أن يقلّص معدل انتاجه الشهري من ٤٠٠ ٢٧ طن مترى الى ٢٠٠ ١٣ طن مترى مما أدّى الى خفض التدفّق النقدي للمنجم . وقد أثّرت هذه الخطوة أيضا على قوة العمل بالمنجم اذ خفّضت بنسبة ٥٠ في المائة مما أدّى الى فصل ٩٠٠ موظف .

٣٣ - ويعيد منجم شامروك ، الواقع شرقي بلدة كاروى ، هو الآخر النظر في مستوى انتاجه . ومعدل انتاج هذا المنجم أعلى اذا قورن بنظيره في منجم اينياتي ، غير أن النحاس الذى ينتجه أقل مرتبة من حيث الجودة ، كما ان عمليات الانتاج فيه ليست على نفس الدرجة من كثافة اليد العاملة التي يتميّز بها منجم اينياتي . ولا يتوقّع أن يؤدّى اتخاذ قرار بخفض الانتاج الى الوصول الى نسبة تخفيض العمالة عينها التي حدثت في منجم اينياتي .

شركة Messina (Transvaal) Development Company, Ltd.

٣٤ - تعتبر شركة Messina (Transvaal) التي تمتلك منجم مانغولا للنحاس ، وهو أكبر منجم في روديسيا الجنوبية ، واحدة من كبريات شركات تعدين النحاس في الاقليم . وتقول صحيفة بيزنس هيرالد أن الشركة لا تنوى اجراء أيّة تخفيضات في الانتاج ، رغم تسليمها بأن " من الجلي أن الأمور حرجة بسبب انخفاض سعر النحاس " .

شركة مناجم تصدير كاماتيفي ، المحدودة

٣٥ - نكبت عمليات هذه الشركة في المناطق النائية من الاقليم بتأخيرات غير متوقّعة وبرشح المياه في بعض مناجمها . ومع ذلك تقول البيزنس هيرالد ان شركة كاماتيفي تدّعي أنها تغلّبت على معظم مشاكلها وأنها تتوقّع أن تحقّق أرباحا في عام ١٩٧٨/١٩٧٩ . وذكر أنها حقّقت في عام ١٩٧٥/١٩٧٦ ربحا صافيا مقداره ٣٩٠ ٦٩٣ دولارا روديسيا (بلغ ربحها في العام الذى سبقه ٤٨١ ٥٢١ دولارا روديسيا) ؛ ولا تتوافر بيانات عن أرباح عام ١٩٧٦/١٩٧٧ . وتعتبر الشركة أحد فروع شركة IDC (أنظر الفقرات ٢٦ - ٣١ أعلاه) .

شركة DSO Asbestos, (Pvt.), Ltd.

٣٦ - تعتبر شركة DSO Asbestos التي هي أيضا فرع لشركة IDC . من الشركات التعدينية التي بلغت أرباحها لعام ١٩٧٦ مبلغ ٥٩٧ ٤٩٢ دولارا روديسيا (في مقابل ١٣٥ ٢٨٢ دولارا روديسيا للعام السابق له) . وقامت الشركة الأم بمنحها قرضا غير محدد المدة لأغراض الاستثمار في عام ١٩٧٧ وهو العام الذى إدّعت الشركة أنها حقّقت فيه أرباحا .

شركة Empress Nickel Mining Company, Ltd.

٣٧ - لم تورد شركة IDC في تقريرها لعام ١٩٧٦/١٩٧٧ أية معلومات عن أداء شركة Empress Nickel التي تعتبر أحد فروعها . على أن IDC زادت في تلك السنة عدد الأسهم التي تمتلكها في هذه الشركة بما مقداره ٧٠ ٠٠٠ سهما .

٣ - مجـــــــالات الاستغلال الجديدة للمصالح الاقتصادية الاجنبية

٣٨ - بعد أن الغي في ١٦ اذار/مارس ١٩٧٧ تعديل بيرد (القسم ٥٠٣ من قانون المشتريات العسكرية للولايات المتحدة لعام ١٩٧١) ، الذى كان يسمح لشركات الولايات المتحدة باستيراد الكروم من روديسيا الجنوبية مخالفة للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على الاقليم ، ساد اعتقاد بأن بعض شركات الكروم في روديسيا الجنوبية ستتوقف عن العمل . وقد أنهت شركة Rio Tinto (Rhodesia), Ltd. في وقت لاحق عملياتها الخاصة بتعدين الكروم .

٣٩ - غير أن نظام الحكم غير الشرعي بدأ منذ منتصف عام ١٩٧٧ يهتم باجتذاب الاستثمارات الاقتصادية الاجنبية الى الاقليم . وفي آب/اغسطس أعلن السيد إيان ديلون ، وزير المناجم أن روديسيا الجنوبية تملك أضخم احتياطيات معروفة من معادن مجموعة الليثيوم وكذلك احتياطيات محتملة من معادن مجموعة البلاتين يمكن أن تفوق ما لدى جنوب افريقيا التي تعتبر أكبر منتج لهذا المعدن في العالم . وقال الوزير ان الاحتياطيات " تنتظر استغلالها " .

٤٠ - ويتوقع أن يواصل النظام غير الشرعي وشركاؤه في الأعمال التجارية جهودهم بعناد لاقناع المصالح الاقتصادية الغربية على استكشاف هذه الموارد . وكان النظام غير الشرعي يشدّد من خلال وسائله للعلاقات العامة على توافر الموارد المعدنية لديه والتي يعتقد ان هناك اقبالا شديدا عليها من جانب المجمع العسكرى الصناعي للدول الغربية . وسيكون من أولى مجالات الاستثمار للنظام غير الشرعي وحلفائه من الشركات انشاء مصنع لاستخلاص النفط من الفحم الحجرى .

٤١ - ووفقا لصحيفة بيزنس هيرالد فقد اعلنت شركة IDC انها تعتزم انشاء مصنع بتروكيماويات ، بتكلفة مقدارها ١٠٠ مليون دولار روديسيا يقوم بتحويل ٣٥٥ مليون طن مترى من الفحم الحجرى والصلصال الى زيوت وقودية ومجموعة متنوعة من المنتجات الكيميائية الثانوية باستخدام احدى العمليات الثلاث الرئيسية لتحويل الزيت وهي الانحلال الحرارى والهدرجة والتفويز ، أو بجميع العمليات الثلاثة . وقد أحرزت جنوب افريقيا بعض النجاح في اختبار هذه الطرائق . وتتوقّع الشركة أن تنتج كميات من الوقود السائل من الفحم تكفي لامداد روديسيا الجنوبية بكافة احتياجاتها البترولية لفترة السنوات الخمس والعشرين المقبلة بحساب معدّل استهلاكها الحالي .

٤٢ - وذكر انه قد تم العثور على نوع الفحم المطلوب في منطقة لوبيمبي /غواى التي تبعد حوالي ٧٥ كيلومترا جنوب شرقي وانكي حيث تشكّل جزءا من احتياطيات الفحم والصلصال المتنوعة درجات الجودة (حوالي ٧١٠ مليون طن مترى) .

٤٣ - وتتوقّع شركة IDC أن يكون المشروع مربحا، علما بأن الاقليم يمتلك كميات ضخمة من الفحم الرخيص . وفي رأى الشركة أن " المعيار الاقتصادى الرئيسي لتشغيل مصنع لاستخلاص الزيت من الفحم على نحو مربح في هذا البلد لا يتمثّل في كفاءة تحويل الفحم الى الزيت بقدر ما يتمثّل في الناتج من الوقود بالنسبة لكل وحدة من رأس المال المستثمر " . وتزمع الشركة أن تقوم باستغلال الموارد الضخمة من الفحم حالما تلقى روديسيا الجنوبية قدرا من الاعتراف في المجتمع الدولي فيمكنها بذلك ضمان توفّر العملة الأجنبية اللازمة لانشاء المصنع .

٤٤ - وتفضّل IDC ، بسبب مشاكل القطع الأجنبي التي ستصادفها في انشائها لمصنعها ، أن تستخدم الموارد المحلية في اقامة الجزء الأكبر من المصنع رغم انها ستظل في حاجة الى العملات الأجنبية لاستيراد ألواح الصلب والآلات والمعدات المتخصصة . غير أنه يبدو ، بسبب سيطرة IDC على عدد من الفروع في الاقليم ، أنها لن تجد صعوبة تذكر في الحصول على الأموال المحلية اللازمة للمشروع .

٤٥ - وتشدّد IDC على أن استيراد الزيت يستنزف احتياطيات البلد من العملة الأجنبية ، لذا فانها تعتقد بأن الانشاء الناجح للمصنع من شأنه أن يحلّ على نحو ملائم كثيرا من المشاكل الاقتصادية للشركات المحلية ، كارتفاع تكلفة الوقود واستنزاف العملات الاجنبية اللازمة لاستيراد الوقود . وتزمع IDC أن تعبئ فروعها وغيرها من الشركات لدعم المشروع ، وترى في تسوية المشكلة السياسية للاقليم منفذا لتأمين التمويل الأجنبي اللازم للمشروع .

٤٦ - ويبدو الآن من تقارير الشركات العاملة في روديسيا الجنوبية ، أن المصالح الاقتصادية الأجنبية شديدة الرغبة في توسيع نطاق دورها في الاقليم حالما يتم نيل الاستقلال ، ويقوم عدد من هذه الشركات بوضع خطط للتوسّع تشمل مجالات جديدة للاستثمارات الأجنبية .

المرفق الثاني*

ناميبيـــا

المحتويات

	الفقـــرات
١ ــ التوسع الاقتصادى بوصفه شكلا من أشكال الاستغلال الاستعمارى	١ ــ ٦
٢ ــ استغلال الموارد المعدنية	٧ ــ ٥٤
٣ ــ استغلال موارد مصائد الاسماك	٥٥ ــ ٦٠
خارطة : ناميبيا ــ البحث عن اليورانيوم	

---

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.104/L.1222 and Corr.1.

١ - التوسع الاقتصادى بوصفه شكلا من اشكال الاستغلال الاستعمارى

١ - تهدف السياسة الاقتصادية التي تنتهجها جنوب افريقيا في ناميبيا الى تنمية قطاع نقدى موجه للتصدير يقوم على استغلال المواد الخام ، وهي بصورة رئيسية أحجار الماس والمعادن الخسيسة غير المحضرة ، تليها الاسماك ، وفراء اغنام القركول ، والاغنام والماشية . وتستغل جنوب افريقيا وغيرها من المصالح الاجنبية الماس والمعادن الخسيسة والاسماك ، في حين يسيطر السكان البيض المحليون على الاغنام والماشية . اما الافريقيون الذين يقصر نظام الفصل العنصرى القائم على القمع نسبة كبيرة منهم على الزراعة الكفافية ، فانهم يستبعدون من المشاركة في هذه المجالات الا بوصفهم مصدرا لليد العاملة . ومع انه لا تتوفر احصائيات دقيقة عن اليد العاملة ، فقد اشارت دراسة الى ان ٠٠٠ ٢٠ شخص من الـ ٠٠٠ ٢٢٥ شخص من السكان غير البيض الذين يعملون في الاقتصاد كانوا يعانون من البطالة في الفترة ١٩٧٠/١٩٧١ ، وكان ٠٠٠ ٨٧ شخص منهم يعملون في مجال الزراعة الكفافية ، وكان ٠٠٠ ٣٠ شخص فقط يعملون في الزراعة التجارية ، و ٠٠٠ ٧ شخص يعملون في صيد الاسماك ، و ٠٠٠ ١٥ شخص يعملون في التعدين ، الذى يمثل وحده ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي .

٢ - وقد اتسع القطاع التجارى ، كما يتضح من الناتج المحلي الاجمالي ، بسرعة منذ عام ١٩٦٠ بمساعدة الاستثمار الاجنبي . وتفيد احدى الدراسات ان الناتج المحلي الاجمالي ازداد من ٦ر١٤١ مليون راند (أ) في عام ١٩٦٠ الى ٤ر٣٧٩ مليون راند في عام ١٩٧٠ والى ٥ر٤٥٥ مليون راند في عام ١٩٧٢ ، اى بمعدل سنوى متوسط اثناء فترة الاثنى عشر عاما يبلغ ١٠ في المائة بالاسعار الحالية (٤ الى ٥ في المائة بالاسعار الثابتة) . وقدرت الدراسة انه اذا استمر معدل النمو هذا اثناء عام ١٩٧٤ فسيبلغ الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للفرد الواحد لذلك العام ٥ر٦٨٧ راند ، بالمقارنة مع ٢٧٠ راند في عام ١٩٦٠ ، مما يمثل زيادة قدرها ٥٠ في المائة اثناء فترة الاربعة عشر عاما .

٣ - وقد كانت الصادرات من موارد الاقليم الطبيعية احد العوامل الرئيسية المساهمة في نمو الناتج المحلي الاجمالي . وفي عام ١٩٧٥ ، كان ما صدّره المستثمرون الاجانب والسكان البيض المقيمون في الاقليم من منتجات التعدين وصيد الاسماك والمنتجات الصناعية يمثل ٦٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بأكمله .

٤ - وتمشيا مع سياسة جنوب افريقيا القائمة على الاستغلال ، حرم الافريقيون من اية منافع مجدية بالرغم من النمو السريع للقطاع التجارى . ومع ان ما يتراوح بين ثلث ونصف الناتج المحلي الاجمالي

(أ) يعادل الراند الواحد ١ر١٥ من دولارات الولايات المتحدة أو ٠ر٨٥ من الجنيه الاسترليني تقريبا .

يحول سنويا على هيئة الارباح والعائدات المستحقة لمالكي الاسهم الاجانب في جنوب افريقيا ، وكندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الامريكية وغيرها . فقد ظلت اجور الافريقيين منخفضة (اذ بلغت ما لا يزيد عن ٢٥ر١ راند في الشهر في القطاع الزراعي في الفترة ١٩٧١/١٩٧٢) ولا تمثل سوى نسبة مئوية صغيرة من المنتج الاجمالي . وفي شهر آب / اغسطس ١٩٧٢ افادت صحيفة " واشنطن بوست " ، نقلا عن وزارة الخارجية في الولايات المتحدة ، ان متوسط دخل غير البيض في ناميبيا يبلغ ٣٢٥ من دولارات الولايات المتحدة في السنة ، في حين يبلغ متوسط دخل البيض اكثر من ٥٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة .

٥ - وتظهر المعلومات المتوفرة ، كما سيعرض فيما يلي ، ان معظم ثروة ناميبيا تذهب لصالح جنوب افريقيا التي تستعمل الاقليم بوصفه : (أ) مصدرا للمعادن الخفيفة ، لا سيما الزنك والقصدير ، اللذين لا يتوفران في جنوب افريقيا نفسها ؛ (ب) سوقا محتكرة لصادراتها الخاصة ، لا سيما الاغذية والبضائع المصنعة ، باسعار تزيد بكثير عن الاسعار السائدة في السوق العالمية ؛ (ج) ومصدرا للايراد على هيئة ضرائب . وبالاضافة الى ذلك ، يوفر الاقليم لجنوب افريقيا حصيلة من القطع الاجنبي تتأتى من الصادرات التي تبلغ حوالي ٤٠٠ مليون راند سنويا ، مما يخفف من العجز الذي يعانيه ميزان المدفوعات الخاص بجنوب افريقيا . ويفيد احد المصادر ان صافي ربح جنوب افريقيا يبلغ ٢٢٠ مليون راند على الاقل سنويا من القطع الاجنبي ، بعد طرح قيمة البضائع والخدمات التي تصدرها جنوب افريقيا الى ناميبيا والتي تقدر بمبلغ ٨٠ مليون راند في السنة وما يقدر بمبلغ ١٠٠ مليون راند يسحب سنويا من المصرف الاحتياطي لجنوب افريقيا لدفع ثمن بقية واردات ناميبيا (وهي واردات انتاجية بصورة رئيسية) التي يتم الحصول عليها من اماكن اخرى . ومع ان هذه الاحتياطيات من القطع الاجنبي غالبا ما تودع بالذهب في مصارف اجنبية ، فان الفائدة المترتبة او الزيادة التي تطرأ على سعر الذهب لا تقيد لحساب ناميبيا بأية طريقة من الطرق .

٦ - وينظر هذا التقرير في استغلال جنوب افريقيا لموارد ناميبيا ، ويعين بعضا من المجموعات المالية الهامة المشتركة في هذا الاستغلال ، وهي من كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة .

٢ - استغلال الموارد المعدنية

ألف - لمحة عامة

٧ - يتركز الاستثمار الاجنبي في الاقليم على احتياطي ناميبيا من المعادن . وفي عام ١٩٧٢ ، كانت ١٨ شركة من جنوب افريقيا وغيرها تعمل في انتاج المعادن ، وكان البعض منها يعمل في الأوطان (ب) المزعومة المخصصة للسكان الافريقيين . وقد افادت غرفة المناجم في افريقيا الجنوبية

(ب) ان استعمال الالقاب الرسمية او مصطلحات من قبيل " مجموعة اثنية" (على اساس التصنيفات التي تستعملها جنوب افريقيا) ، "ووطن" ، "وبانتوستان" ، "وحكومة وطن" ، الخ ، دون علامات اقتباس لا يعني بأى طريقة من الطرق اعتراف الامم المتحدة بالنظام القائم .

الغربية في عام ١٩٧٢ ، ان هناك بالاضافة الى ذلك ٣٥ من بيوت التعدين الكبرى تقوم بالتنقيب في الاقليم . واستمرت شركات اخرى في تقصي الامكانيات المتاحة للاستثمار . وفي شهر تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ ، لاحظ السيد ديس ماتيوز ، رئيس غرفة المناجم في افريقيا الجنوبية الغربية ، ان التطورات السياسية التي حصلت في ناميبيا في فترة ما قبل الاستقلال قد شجعت موجة من الاستثمار من جانب الشركات الدولية الكبيرة ، بالرغم من المخاطر التي ينطوى عليها ذلك ، بسبب الفرص المتاحة لتحقيق ارباح كبيرة .

٨ - وقد زادت المصالح الاجنبية التي تقوم باستغلال قطاع التعدين قيمة ناتجها من ٩ر٤٧ مليون راند في عام ١٩٦٠ الى ١ر١١٥ مليون راند في عام ١٩٧٠ ، والى ٢٣٠ مليون راند في عام ١٩٧٣ . وفي عام ١٩٧٣ بلغت ايرادات الماس ١٤٧ مليون راند وايرادات المعادن الخسيسة ٨٣ مليون راند ، في حين بلغت ايرادات النحاس ٢ر٣٤ مليون راند والرصاص ١٧ مليون راند .

٩ - ولم يرافق هذه الزيادة في ارباح مصالح التعدين ، كما لوحظ في الفقرة ٤ اعلاه ، تحسن مكافئ في اجور غير البيض . وتفيد دراسة اعدت في عام ١٩٧٤ ، ان مرتبات الموظفين العاملين لدى شركات التعدين لا تمثل الا نسبة ١٥ الى ٢٥ في المائة من مجموع ايرادات هذه الشركات ، بالمقارنة مع ٣٠ الى ٤٠ في المائة في جنوب افريقيا ، مما يكفل لتلك الشركات فائضا تشغيليا اجماليا اكبر ، ومردودا اكبر للرأسمال المستثمر . وورد في الدراسة كذلك ملاحظة مفادها ان اهمية هذا الاتجاه تزداد في ضوء انخفاض المعدلات الضريبية في ناميبيا (ج) . وخلصت الدراسة الى نتيجة مفادها ان السكان غير البيض لا يحصلون سوى على نصيب ضئيل جدا من قيمة الانتاج الاجمالية على هيئة الدخل المتمثل في الاجور والمرتبات .

١٠ - وكما يظهر الجدول ١ ادناه ، لم تطرأ أية زيادة كبيرة اثناء عام ١٩٧٦ على ناتج اى من المعادن الخسيسة فيما عدا النحاس . واثناء تلك السنة ، وهي آخر سنة تتوفر معلومات مفصلة بشأنها ، تأثر هذا القطاع بانخفاض الاسعار في السوق العالمية مما أدى الى اغلاق عدد من العمليات بصورة مؤقتة . بيد أنه من المتفق عليه بصورة عامة ان الانتاج سيزداد وستفتح مناجم جديدة ما ان تتحسن الاسعار وتتم معالجة الحالة السياسية السائدة في الاقليم . وقد خلصت دراسة استقصائية للاستثمارات قامت بها مجموعات التعدين في الاقليم ، ونشرتها صحيفة " فاينشال ميل " (جوهانسبرغ) في عام ١٩٧٧ ، الى نتيجة مفادها ان التعدين سيظل يشكل العمود الفقرى للاقتصاد في المستقبل المنظور ، وان المناجم الحالية خليقة بأن تتمكن من توليد ما يكفي البلاد من القطع الاجنبي لتمويل نفسها حتى دون تصدير اية سلع أخرى .

(ج) في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ ، بلغ معدل ضريبة الدخل لكافة الشركات ، باستثناء الشركات العاملة في استخراج الذهب او الماس او انتاج النفط ، ٤٩ في المائة من الايراد الخاضع للضريبة في جنوب افريقيا ، و ٩ر٤٢ في المائة في ناميبيا ؛ وقد كان هذان المعدلان ادنى من ذلك في السنوات الماضية .

الجدول ١

ناميبيا : انتاج المعادن ، ١٩٧٢ — ١٩٧٦

(بالاطنان المتريـــة)

المعـــدن	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الكادميوم	١٤٢	١٠٤	١١٤	١٠٠	١١٨
النحاس (انتاج المناجم)	٢١ ٥٠٠	٢٨ ٣٠٠	٢٦ ١٠٠	٢٥ ٣٠٠	٣٩ ٣٠٠
النحاس (المصهور)	٢٦ ١٠٠	٣٥ ٤٠٠	٤٥ ٨٠٠	٣٥ ٧٠٠	٣٦ ١٠٠
الرصاص (انتاج المناجم)	٥٩ ٠٠٠	٦١ ٧٠٠	٤٧ ٦٠٠	٥١ ٩٠٠	٤٢ ٢٠٠
الرصاص (المنقى)	٦٤ ٧٠٠	٦٦ ٧٠٠	٦٤ ٢٠٠	٤٤ ٣٠٠	٣٩ ٦٠٠
القصدير (انتاج المناجم)	٩٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠
الزنك (انتاج المناجم)	٤١ ٩٠٠	٣٣ ٩٠٠	٤٤ ٩٠٠	٤٥ ٦٠٠	٤٥ ٥٠٠

المصدر : شركة Metallgesellschaft المساهمة ، احصاءات المعادن ١٩٦٦—١٩٧٧ ، الطبعـــة الرابعة والستون (Frankfurt Am Main) .

باء ـ مصالح جنوب افريقيا

١١ ـ كان المصدر الرئيسي لاهتمام جنوب افريقيا بالمعادن في ناميبيا يكمن ، الى عهد قريب ، في احتياطيات الماس الواقعة على طول الساحل الجنوبي الغربي حول اورانجيمود والتي تشكل اكبر مصدر للمجوهرات في العالم . وتحتكر استغلال الرواسب شركة Consolidated Diamond Mines of South West Africa, Ltd. (CDM) وهي شركة تابعة لشركة De Beers Consolidated Mines, Ltd., of South Africa التي تمتلكها بصورة كلية . ومنذ أواخر الخمسينات أصبحت المؤسسات شبه الحكومية لجنوب أفريقيا والمصالح المالية للأفريكان تعمل بصورة متزايدة في قطاع المعادن الخفيفة ، وفي قطاع اليورانيوم مؤخرا . وتشمل هذه الشركات شركة Johannesburg Consolidated Investment Company, Ltd. (JCI) ، وشركة General Mining and Finance Corporation ، وشركة Kiln Products, Ltd. ، وشركة Iron and Steel Corporation of South Africa (ISCOR) ، التي تمتلكها الحكومة ، وشركة Industrial Development Corporation of South Africa, Ltd. (IDC) . ويفيد أحد المصادر ان مصالح جنوب افريقيا ما فتئت تحاول ، حيثما أمكن ، ان تحظى بالسيطرة المباشرة على الموارد الناميبية ، خشية ان ترضخ شركات بلدان ما وراء البحار للضغوط الدولية وتتوقف عن الاستثمار .

١٢ ـ وفيما يلي موجز للمعلومات المتوفرة عن الشركات الرئيسية الخاصة وشبه الحكومية في جنوب افريقيا ، التي تعمل على استغلال احتياطيات الاقليم من المعادن الخسيسة والماس .

شركة De Beers Consolidated Mines, Ltd.

١٣ ـ تعتبر شركة De Beers اكبر منتج للماس في العالم وترتبط ارتباطا وثيقا بشركة Anglo Ameriaan Corporation of South Africa, Ltd. التي تملك ٣٠ في المائة من اسهمها ، ويملك بقية الاسهم مساهمون مختلفون من جنوب افريقيا وما وراء البحار . وتقوم شركة De Beers بعمليات تنقيب ناشطة عن الماس في جنوب افريقيا وكذلك في بوتسوانا وليسوتو وناميبيا ، وتقوم بتسويق انتاجها عن طريق منظمة البيع المركزية ، وهي فرع آخر لها ، التي تدير انتاج الماس في العالم الغربي بكامله تقريبا . وقد ارتفعت اسعار الماس في السوق ، بسبب سياسات دعم الاسعار التي تنتهجها منظمة البيع المركزية ، ارتفاعا كبيرا في المدى الطويل ، بالرغم من انتكاسات عرضية .

١٤ ـ وفي عام ١٩٧٥ ، حصلت شركة De Beers على السيطرة الكاملة على شركة CDM وهي شركة تابعة لها في ناميبيا ، عن طريق الغاء الاسهم (٧٥ر١) التي لم تكن مملوكة ضمن مجموعة De Beers وقد اصبحت شركة CDM ، عقب اندماجها بشركة De Beers ، شركة خاصة ولم تعد حساباتها تنشر بصورة منفصلة . ومع ان ما تنتجه شركة CDM من الماس في ناميبيا يمثل ١٠ في المائة فقط من الناتج الاجمالي لشركة De Beers حسب الوزن ، فان من المعروف ان شركة CDM تساهم ، بسبب ارتفاع قيمة أحجار الماس الناميبية (بالمقارنة مع الماسات الصناعية) ، بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٤٠ في المائة في الارباح السنوية الاجمالية لشركة De Beers ، بالرغم من انها تدفع ٦٠ في المائة من ارباحها من التعدين للاتوات ، والضرائب والرسوم الخاصة المفروضة على الماس . وفي عام ١٩٧٤ ،

وهي السنة الاخيرة التي تتوفر معلومات بشأنها ، افادت شركة CDM ان صافي ربحها قد بلغ ٦ر٨٠ مليون راند بعد ان دفعت ضرائب قدرها ٨ر٣٢ مليون راند الى حكومة جنوب افريقيا ، أى ٤٠ في المائة من صافي حصيلة ايرادات شركة De Beers البالغة ٣ر٢٠١ مليون راند . وفي عام ١٩٧٦ ، عندما بلغت حصيلة ايرادات شركة De Beers ٦ر٢٢٠ مليون راند ، قدّر أن الايرادات المتحصلة من شركة CDM بلغت حوالي ١٤٠ مليون راند ، مما يمثل ٦٣ في المائة من مجموع ايرادات شركة De Beers .

١٥ - وبالرغم من استمرار شركة De Beers وحكومة جنوب افريقيا على السواء في جني الارباح من الماس النامييي ، فقد أفادت التقارير في عام ١٩٧٧ أن الجواهر بدأت تفقد الأهمية بالنسبة الى المعادن الخفيفة واليورانيوم ، وأن أهمية شركة CDM ، فيما يتعلق بناتج شركة De Beers ، آخذة في التضاؤل بصورة تدريجية . بيد أن هناك دلالات تشير الى أنه يجرى وضع الخطط للتعجيل بانتاج الماس في ناميبيا توقعا لاستقلال الاقليم . وقد أفادت التقارير ، على سبيل المثال ، أنه بالرغم من أن الرواسب التي تمتلكها شركة CDM (والتي تقع على مدرجات بحرية في الداخل وفي المنطقة المحاذية للساحل على السواء) يمكن استغلالها لمدة تتراوح بين ١٠ سنوات و ١٥ سنة فان معظم الاحجار الكريمة ذات القيمة الاكبر يمكن استخراجها خلال فترة أقصر بكثير . وأعلنت شركة De Beers ، أثناء عام ١٩٧٦ "أن التغييرات التي أجريت في مناطق التعدين وفقا لخطة التعدين المتوسطة الاجل " ، قد أدت الى تحول ملحوظ تمثل في انتاج احجار كريمة أكبر وأكثر قيمة ، مع أن مجموع الناتج في ذلك العام بلغ ٦٩ر١ مليون قيراط بالمقارنة مع ٧٥ر١ مليون قيراط في عام ١٩٧٥ .

١٦ - وفي عام ١٩٧٧ ، أعلن السيد هارى أوبنهايمر ، رئيس شركة De Beers ، (وأيضا رئيس شركة Anglo American Corporation) ، اعتزام شركته مواصلة عملياتها في ناميبيا . وأشار الى أن شركة De Beers تعتزم ، بغية تأمين قدر أكبر من القبول لعمليات الشركة ، أن تنشئ فرعا في الاقليم ، يتم تمويله جزئيا من أرباح الماس ، من أجل الاضطلاع بمشاريع جديدة مع ايلاء الأولوية لمشاريع التعدين . واذا ازدهر هذا الفرع ، فستبذل محاولات لاثارة اهتمام المقيمين المحليين بأن يصبحوا من مالكي الاسهم ؛ بيد أن مستقبل المشروع سيعتمد بدرجة كبيرة على النظام السياسي الذى سيعمل في ظله . وفي آب/أغسطس ١٩٧٧ ، أعلن السيد اوبنهايمر أن شركة CDM ستكون ركنا هاما من أركان الاقتصاد الناميبي بعد الاستقلال ؛ وأضاف أن شركة CDM ستقوم ، توقعا منها لذلك الحدث ، بنقل مكتبها الرئيسي من كمبرلي الى ويندهوك .

١٧ - وقد تركز الانتباه على اعتزام شركة CDM مواصلة استغلالها لموارد الاقليم المعدنية حين أعلن في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٧ أنها ستضطلع بدراسة استقصائية شاملة للمعادن لفترة خمس سنوات ، بتكلفة تقدر بمبلغ خمسة ملايين راند ، لتكميل الاعمال التي نفذتها دائرة المسح الجيولوجي التابعة لحكومة جنوب افريقيا . وستتركز الدراسة الاستقصائية التي ستقوم بها شركة CDM

دال - مصالح الولايات المتحدة

٣٥ - تعتبر شركة AMAX وشركة Newmont Mining Corporation الشركتين الرئيسيتين من الولايات المتحدة العاملتين في مجال التعدين في ناميبيا ، وتملك كل منهما ٢٩ر٦ في المائة من اسهم شركة Tsumeb Corporation وتوظف شركة AMAX ، التي تم تسجيلها في عام ١٨٨٧ باسم شركة American Metal Climax Company, Ltd. استثمارات واسعة النطاق في كافة أرجاء الولايات المتحدة ، وكندا ، وافريقيا ، بما فيها جنوب افريقيا ، واستراليا . وفي عام ١٩٧٥ ، بلغ صافي ايرادها ١٣٤ر٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . ولشركة Newmont ايضا استثمارات على نطاق عالمي في الذهب واليورانيوم والنحاس والزنك . وقد اعلنت في عام ١٩٧٥ عن ايراد صاف اجمالي قدره ٩ر٢٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة بعد دفع ضرائب في الولايات المتحدة وغيرها بلغت ٢ر٢٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة .

٣٦ - أما شركة Tsumeb فتملك وتشغل أربعة مناجم في الاقليم (احدها بالاشتراك مع شركة سواكو) ويمثل انتاجها اكثر من ٨٠ في المائة من انتاج ناميبيا من المعادن الخسيسة واكثر من ٢٠ في المائة من مجموع صادراتها السنوية . وهي اكبر مستخدم لليد العاملة الافريقية (٣٩٠٠ رجل) وثاني اكبر دافع للضرائب بعد شركة CDM . وتنتج شركة Tsumeb الكادميوم ، والنحاس ، والرصاص ، والفضة ، والزنك ، وتقوم بتشغيل المسبك الوحيد في ناميبيا ، الذى يقوم أيضا بتحضير مركزات من مصادر خارجية . ويقدر حاليا ان المنجم سيظل صالحا للاستغلال لفترة ١٥ سنة .

٣٧ - وقد طرأت تقلبات كثيرة ، عبر السنوات القليلة الماضية ، على البيانات المالية الصادرة عن شركة Tsumeb ، وذلك بسبب تأثرها بانخفاض أسعار المعادن . وفي عام ١٩٧٤ ، بلغ الايراد ٧٣ مليون راند وبلغ صافي الدخل ١٤ر٥ مليون راند ، لكن الارقام المقابلة في عام ١٩٧٥ كانت ، بسبب انخفاض أسعار المعادن ، ٥٥ مليون راند وخسارة صافية قدرها ١٥٨ ٠٠٠ راند . وفي عام ١٩٧٦ ، انخفض الايراد مرة أخرى الى ٤٥ مليون راند ، لكن طرأ تحسن على صافي الدخل الذى ارتفع الى ٤٠ ٠٠٠ راند . ويفيد تقرير الشركة لعام ١٩٧٦ أن الايراد قد انخفض بسبب وقف العمليات بصورة مؤقتة في منجمي كومبات وأسيس أوست اللذين لم يحققا ربحا حسب اسعار السوق . ومع أن شركة Tsumeb لم تعلن عن ارقام المبيعات المفصلة لعام ١٩٧٦ ، فقد انخفض مجموع مبيعات الرصاص والنحاس والزنك بنسبة ٣٥ في المائة عما كان عليه في السنة السابقة . وقد بلغت مبيعات الرصاص المنقى ٣٤ ٢٩٢ طنا متريا (٥٢ ٦١٨ طنا متريا في عام ١٩٧٥) ؛ وبلغت مبيعات النحاس المنفط ١٩ ٨٦٨ طنا متريا (٣١ ٠٢٦ طنا متريا في عام ١٩٧٥) وبلغت مبيعات الزنك (المركز) ١ ٨١٤ طنا متريا (١ ٥٤٢ طنا متريا في عام ١٩٧٥) .

٣٨ - وخلال عام ١٩٧٦ ، واصلت شركة Tsumeb ، بالرغم من الانخفاض الذى طرا على ايراداتها ، تنمية احتياطات المعادن الخسيسة ذات الدرجة العالية الموجودة في أسيس ويست ، وهي امتداد لمنجم كومبات من المقرر أن يبدأ تشغيله في عام ١٩٧٨ . ومن المزمع ايضا اعادة فتح منجمي أسيس أوست وكومبات في عام ١٩٧٨ . ومن المقدر أنه توجد في منجم أسيس ويست احتياطات

من الركاز تبلغ ١ر٤ مليون طن مترى منها نسبة ٧ر٧٨ في المائة من النحاس و ٤ر٣٣ في المائة من الرصاص . وقد أعلنت شركة Tsumeb أيضا أنها قد خصصت مبلغ ٦ر٥ مليون راند لانفاقها عام ١٩٧٧ وأنها تواصل الاستكشاف في مناطق أخرى من الاقليم وذلك بصورة رئيسية في جبال أوتافي . وقد اضطلعت شركة Tsumeb أيضا ، أثناء عام ١٩٧٦ ، بمشروع مشترك مع شركة Anglo American Prospecting Services (Pty.) Ltd. الجنوب أفريقية لاستكشاف منطقة أوتيوسوندو .

٣٩ - وتحاول شركة Tsumeb ، منذ عام ١٩٧٦ ، أن تغير صورتها كمستغل لليد العاملة الافريقية وذلك بتعديل ممارساتها التوظيفية وزيادة أجور عمالها الافريقيين . ويفيد التقرير السنوى لعام ١٩٧٦ أن شركة Tsumeb قد منحت استثناءات معينة من لوائح التعدين ، سمح لها بمقتضاها بايلاء الافريقيين الذين يعملون في باطن الأرض مزيدا من المسؤولية وبتدريب حرفيين افريقيين . وقد زادت شركة Tsumeb أيضا الأجر الأدنى الذى يتقاضاه الافريقيون لدى بدء العمل بنسبة ٤٩ في المائة ، وتبرعت بمبلغ ٣٠ ٠٠٠ راند لانشاء مرفق رياضي أفضل للأفريقيين ، وكذلك بمبلغ ٢٠ ٠٠٠ راند لانشاء ثلاث غرف للدراسة في تسوميب ستشكل جزءا من أول مدرسة ثانوية للأفريقيين في الجزء الشمالي من الاقليم . وهذه النفقات ، التي يبلغ مجموعها ٥٠ ٠٠٠ راند ، هي المصروفات الرأسمالية الوحيدة التي أعلن عنها لصالح الافريقيين وبلغت أقل من ١ في المائة من مجموع الانفاق الرأسمالي لشركة Tsumeb في تلك السنة (٦ر٥ مليون راند) .

٤٠ - ومن شركات الولايات المتحدة الاخرى التي لها مصالح في ناميبيا شركة Nord Resources Corporation ، وشركة Bethlehem Steel Corporation وشركة Zapata Corporation . وفي عام ١٩٧٢ ، اتفقت شركة Nord Resources وشركة Bethlehem Steel (التي تعمل في الاقليم عن طريق شركة محلية تابعة لها تعرف باسم شركة EBCO Mining Company) ، على الاضطلاع بمشروع مشترك (٦٠ و ٤٠ في المائة على التوالي) لاعداد واستخراج احتياطيات التنغستن الكامنة في ملكية كرانتزبيرغ . وفي عام ١٩٧٦ ، كان يجرى استخراج التنغستن بمعدل قدره ٣٠٥ أطنان مترية في اليوم .

٤١ - وقد تم تسجيل شركة Nord Resources في عام ١٩٧١ ، وهي تعمل بصورة رئيسية في مجال استغلال المعادن في أماكن أخرى في افريقيا وكذلك في أمريكا الشمالية وامريكا الجنوبية . وقد بلغت ايرادات الشركة من مختلف ممتلكاتها ، بما في ذلك ممتلكاتها في ناميبيا ، عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، مبلغ ٢ر٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة وبلغ صافي دخلها ٢٥٥ ٣١٥ من دولارات الولايات المتحدة ، مما خفض العجز الذى كانت تعانيه الى ٨١١ ٨٦٧ من دولارات الولايات المتحدة .

٤٢ - وتشمل عمليات شركة Bethlehem في ناميبيا امتيازا لاستغلال ركاز الحديد والنحاس في منجم كاوكوفيلد الذى تخلت عنه بوصفه غير مربح من الناحية الاقتصادية وامتيازا للتنقيب عن فلوريد

الكالسيوم البلّورى في غروتفونتين حصلت عليه في عام ١٩٧١ . وستقوم شركة Bethlehem Steel بتعدين الرواسب القابلة للاستغلال في الامتياز الثاني ، الذى تفيد التقارير أنه مشروع مشترك مع شركة Tsumeb .

٤٣ - وتعمل شركة Zapata Corporation في ناميبيا عن طريق شركة كندية تابعة لها تعرف باسم Granby Mining Corporation ، حصلت في عام ١٩٧٣ على عملية جوفية لتعدين النحاس في اونفانيا . وفي عام ١٩٧٦ ، ذكر أن منجم اونفانيا قد انتج ، بعد أن كان قيد العناية والصيانة ، ٢٠٠٠ طن مترى من النحاس .

٤٤ - وقد تم انشاء شركة Zapata Corporation في عام ١٩٧٤ ، بوصفها شركة حفر غير بحرية وقد تفرعت منذ ذلك الحين الى مختلف المجالات ، بما في ذلك الفحم واستخراج النحاس وصيد الاسماك . ويوجد مقر الشركة في هيوستون (تكساس) كما توجد مكاتبها الفرعية وقواعدها أو مصانعها في ١٦ بلدا . وفي عام ١٩٧٧ ، أعلنت الشركة عن ايرادات قدرها ٤٣٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، مما يمثل زيادة قدرها ١١ في المائة على ايراداتها لعام ١٩٧٦ ، وعن دخل صاف قدره ٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة وعن أصول اجمالية تزيد على بليون من دولارات الولايات المتحدة . ولم يرد في التقرير السنوى لعام ١٩٧٧ أى ذكر لاستثمارات الشركة في ناميبيا .

واو - المصالح المتعددة الجنسية في مجال اليورانيوم

٤٥ - يجتذب اليورانيوم ، وهو أكثر المعادن المطلوبة في ناميبيا ، أكبر عدد من المستثمرين الجدد . وتفيد التقارير أن معظم شركات التعدين التابعة لجنوب أفريقيا ، وكذلك شركات التعدين من كندا وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية والولايات المتحدة تقوم بالتنقيب عن اليورانيوم في منطقة يقدر أن مساحتها تبلغ ١١٥٠٠ كيلومتر مربع تقريبا (انظر الخريطة) في صحراء ناميب التي تقع خلف خليج والفيس وسواكوبموند ، فضلا عن شركة RTZ التابعة للمملكة المتحدة ، التي بدأت باعداد رواسب منجم روسينغ للاستغلال في عام ١٩٦٦ ، وكانت قد استثمرت في الاقليم بحلول عام ١٩٧٧ ما يبلغ مجموعه ٢٥٠ مليون جنيه استرليني . ويعتقد علماء الجيولوجيا بأنه توجد رواسب محتملة من اليورانيوم ضمن الوطن المقترح للداماراً . ومع أن جنوب افريقيا قد حظرت نشر أية معلومات عن حجم رواسب اليورانيوم في الاقليم ، فقد ذكر أن الاحتياطيات الموجودة في منجم روسينغ لوحده تزيد عن ١٠٠٠٠٠٠ طن مترى . واذا ثبت وجود احتياطيات جديدة كبيرة ، فستلي ناميبيا الولايات المتحدة وكندا بوصفها ثالث أكبر مصدر لليورانيوم في العالم الغربي .

٤٦ - وقد تسارعت عملية استكشاف واستغلال رواسب اليورانيوم في الاقليم نتيجة لعوامل مختلفة ، من بينها ازدياد سعر اليورانيوم الى خمسة أمثاله عبر السنوات القليلة الماضية ، والاتجاه العالمي

NAMIBIA – SEARCH FOR URANIUM

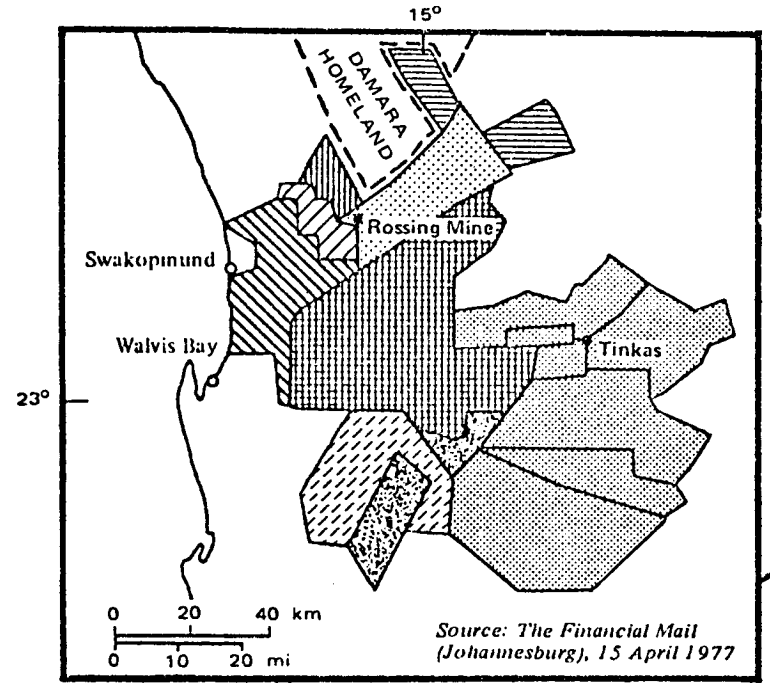

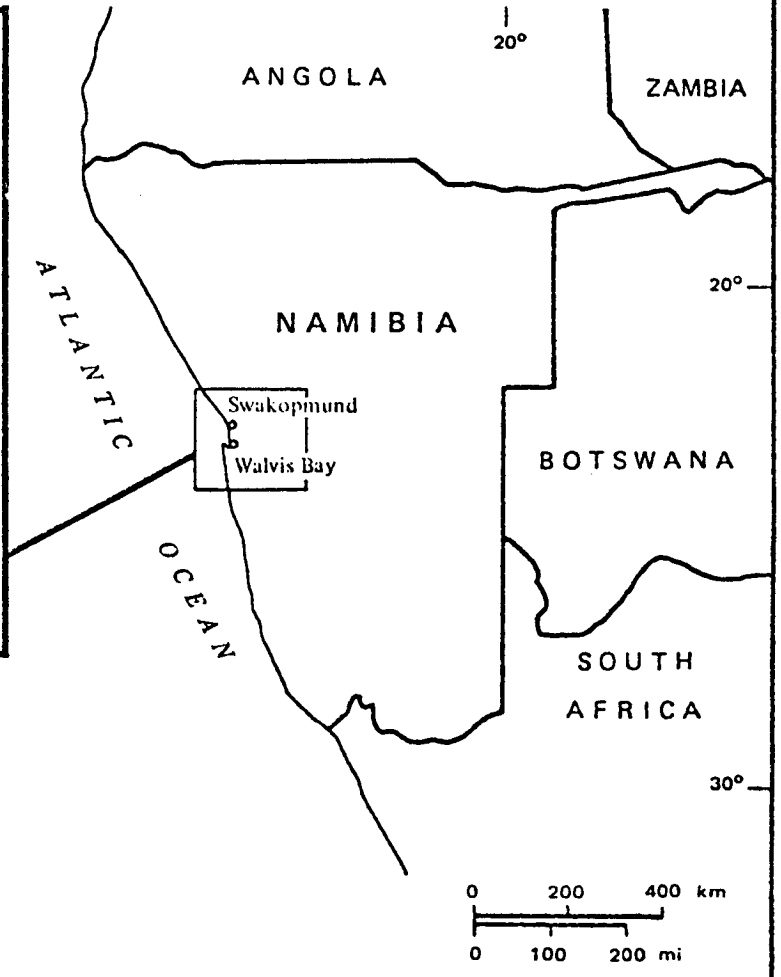

- General Mining and Finance Corporation, Ltd.
- Anglo-American Corporation of South Africa, Ltd.
- Johannesburg Consolidated Investment Company Ltd.
- Société nationale des pétroles d'Aquitaine
- Falconbridge Nickel Mines, Ltd.
- Gold Fields of South Africa, Ltd.
- Union Corporation, Ltd.
- Rio Tinto-Zinc Corporation Ltd.
- Westwind Ventures

The boundaries and names shown on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations

MAP NO 2962
JANUARY 1978
UNITED NATIONS

صوب الطاقة والأسلحة النووية ؛ والأمل الذى يعقده المجتمع التجارى الدولي على ارتباط مستقبل ناميبيا السياسي بالعالم الغربي . ويعتقد بوجه عام أن الجهود الغربية الرامية الى اقامة حكومة " معتدلة " ، كحل للحالة السياسية القائمة في ناميبيا ، دافعها أساسا ثروة الاقليم المعدنية ، لاسيما احتياطياته من اليورانيوم . وبالاضافة الى ذلك ، يعتقد أن جنوب افريقيا تشجع الاستثمار الاجنبي في ناميبيا بعرض ترتيبات ضريبية مواتية وتمويل كبير عن طريق شركة IDC وكذلك اعتمادات رأس المال المشطوبة لمدة ثلاث سنوات . وتحاط تفاصيل هذه الترتيبات بستار كثيف من الكتمان .

٤٧ - وتعتبر رواسب اليورانيوم الناميبية ، فضلا عن أهميتها الاقتصادية ، ذات أهمية خاصة لجنوب أفريقيا . وقد ذهب البعض الى أن جنوب أفريقيا لا تأمل فحسب في الاستفادة من وضعها بوصفها مصدرا رئيسيا من مصادر اليورانيوم لتوثيق علاقة البلدان ذات القدرة النووية بالاقتصاد القائم على الفصل العنصرى وفي تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج الطاقة (مما يضعف تأثير أى حظر محتمل على تصدير النفط اليها) ، بل تعتزم أيضا ان تستعمل هذه الاحتياطيات لصنع اليورانيوم المزود الذى يمكن استعماله في الاسلحة النووية . وفي هذا الصدد ، أعلنت منظمة " سوابو " أنه من المتوقع أن يتم الحصول من منجم روسنغ على نسبة ٥ في المائة من اليورانيوم الذى سيتم تزويده في مصنع التزويد النموذجي الواقع في بيلابيندا في جنوب أفريقيا ، والذى من المقرر أن يبدأ تشغيله في عام ١٩٨٦ .

٤٨ - ولا تراعي الخطط الحالية لاستغلال اليورانيوم ، كما هي الحال بالنسبة للمعادن الخسيسة والماس ، المصالح المقبلة للاقليم وشعبه . فقد جاء ، على سبيل المثال ، في مقال نشر في عدد حزيران/ يونيه - تموز/يوليه ١٩٧٧ من صحيفة " ساثرن أفريكا " (نيويورك) ما يلي : (أ) ان المياه اللازمة لمشروع روسينغ يتم توريدها الى المنجم من بحيرة جوفية بكميات تجعل المعنيين بحفظ البيئة يخشون نضوب موارد ناميبيا القيمة من المياه خلال سنوات قليلة ؛ (ب) تشكل الفضلات المشعة خطرا كبيرا على السكان ، (ج) ان القنوات التي يجرى بناؤها لنقل المياه من سد نهر كونين الى المناطق المنتجة لليورانيوم ستزيل عمليا مرتع الحيوانات المخصص للصيد الواقع في ايتوشا بان ، وهو واحد من أفضل ثلاثة مراتع في أفريقيا .

انشطة التنقيب والتعدين

٤٩ - من بين العدد الكبير من شركات جنوب أفريقيا التي تقوم بالتنقيب عن اليورانيوم في ناميبيا ، شركة Anglo American Corporation ، وشركة General Mining ، وشركة Gold Fields of South Africa, Ltd. ، وشركة JCI ، وشركة Union Corporation, Ltd. ؛ وشركة Westwind Ventures ومن الشركات الاجنبية الاخرى المعنية شركة Société nationale des pétroles d'Aquitaine وشركة Minatome S.A. ، وهي شركة تابعة للشركة الفرنسية للنفط ؛ وشركة Falconbridge Nickel Mines . وقد سبق ان اعلنت احدى شركات جنوب افريقيا ، وهي شركة General Mining ، أن لديها احتياطيات من الركاز ممكن استخراجها ومثبت وجودها في رواسب

لا نفير هاينريش قرب سوكوبموند . وتفيد التقارير أن درجة هذه الاحتياطيات ترقى الى رطلين من كل طن من اليورانيوم ، اى انها اعلى بكثير من متوسط درجة الاحتياطيات في منجم روسينغ وقدرها ٠ر٨ رطل من كل طن .

شركة Rössing Uranium, Ltd.

٥٠ - ان شركة Rossing Uranium هي الشركة الوحيدة التي تنتج اليورانيوم بالفعل في ناميبيا . ويشمل مالكو اسهمها شركة RTZ ، وشركة General Mining ؛ وشركة IDC ، وشركة Rio Algom وهي شركة كندية تابعة لشركة RTZ ؛ وشركة Total Compagnie minière et nucléaire (CMN) من فرنسا . ويفيد أحد المصادر أن شركة Minatome S.A. هي من المساهمين أيضا . وفي عام ١٩٧٥ ، قامت شركة RTZ ، بغية اكمال تمويل منجم روسينغ ، بتخفيض مساهمتها الأصلية في الشركة من ٦ر٣٥ في المائة الى ٢ر٤٥ في المائة ، مما جعل حقوقها في التصويت تقتصر على نسبة ٧ر٢٥ في المائة فقط . ونتيجة لذلك ، يمكن لأصوات شركات جنوب افريقيا وبالتالي لمصالح حكومة جنوب افريقيا أن تتغلب على أصوات الشركة .

٥١ - وقد أظهرت المعلومات المتوفرة ، كما لوحظ أعلاه ، أن الاحتياطيات الموجودة في منجم روسينغ تبلغ ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ طن مترى من خام اليورانيوم المنخفض الدرجة (٠ر٠٣ في المائة) مما يجعل المنجم قابلا للاستغلال لفترة تتراوح بين ٢٥ و ٨٠ سنة . وكان من المخطط أصلا أن تبدأ العمليات الكاملة في عام ١٩٧٦ بحيث يبلغ الانتاج ، بحلول الثمانينات ، ١٢١ ٩٢٠ طنا متريا من الخام ، يستخلص منها ٥٠٨٠ طنا متريا من اوكسيد اليورانيوم في السنة ، تقدر قيمتها بحوالي ١٠٠ مليون جنيه استرليني سنويا . وقد نقحت تقديرات الانتاج فيما بعد بحيث زيدت الى ما يتراوح بين ٨ ٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠ طن مترى في السنة مما يجعل منجم روسينغ اكبر منتج لأوكسيد اليورانيوم في العالم بحلول عام ١٩٨٠ . بيد أن الانتاج لم يبلغ في عام ١٩٧٧ ، بسبب صعوبات تقنية ، سوى ٧٥ في المائة من الرقم الكلي المستهدف . وافادت التقارير أن عمليات التعدين في المواقع المكشوفة سيستمر كما كان مقررا ، ولكن البدء بعمليات التعدين الجوفية ، التي ستنتج خاما أعلى درجة ، قد أجل لفترة تبلغ حوالي ١٨ شهرا . وتردد أن هذا التأخير يؤثر بصفة خاصة على المملكة المتحدة التي كان من المقرر أن تشترى الوكالة التابعة لها ، British Nuclear Fuels ، في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨٢ ، ٦٢٠ ٧ طنا متريا من أوكسيد اليورانيوم تقدر قيمتها بمبلغ ٤٠ مليون راند . ويعتقد أيضا أن هذا التأخير ، الذى ذكر أنه اضطر المملكة المتحدة الى استخدام مخزونها الخاص واستيراد اوكسيد اليورانيوم من النيجر للوفاء بالتزاماتها ، يؤثر ايضا على فرنسا واليابان ، وهما البلدان الاخران اللذان عرف أنهما متعاقدان على الشراء . وكانت اليابان قد تعاقدت على شراء ٤٦٣ ٨ طنا متريا خلال السنوات القليلة المقبلة . بيد أن

اليابان ذكرت في الجمعية العامة(هـ)، في عام ١٩٧٧ ، ان الشركة اليابانية المعنية قد قررت أن تتحفظ على العقد لتكفل عدم استيراد اليورانيوم في ظل الظروف السائدة . وتردد أن هذا التأخير يمكن أيضا ان يفرض ارتفاعا في السعر الحر السائد في السوق الذى ارتفع بحلول نهاية عام ١٩٧٧ الى ٤٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للرطل الواحد .

٥٢ - لم يترتب على اخفاق شركة Rossing في التوصل الى الانتاج الكامل حسب الموعد المقرر وعلى ضرورة اجراء تصحيح تقني سوى آثار مالية مؤقتة بالنسبة لمالكي الاسهم . ومع انه قدر أصلا أن انخفاض تكاليف الانتاج المنخفضة ، الذى يعزى جزئيا الى استغلال اليد العاملة الافريقية ، سيمكن مجموعة RTZ من استعادة استثمارها الاصلي في غضون سنتين أو ثلاث سنوات بعد بدء الانتاج الكامل ، فان المنجم لم يكن قد حقق ، بحلول شهر أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، تدفقا نقديا ايجابيا ، واعتبر أن من غير المحتمل ان يساهم مساهمة كبيرة في ايرادات مجموعة RTZ في المستقبل القريب . وقد ذهب أحد التقارير الى أن الارباح التي ستتحقق من الانتاج الكامل لمدة سنتين متواصلتين ستمكن منجم روسينغ من التخلص من عبء الفائدة ، لاسيما ان المنجم قد اعتبر اصلا صالحا للاستغلال عندما كان سعر اليورانيوم يتراوح بين ٥ و ٨ من دولارات الولايات المتحدة للرطل الواحد ، وهو السعر الذى ظل سائدا حتى نشوب أزمة الطاقة في عام ١٩٧٣ .

٥٣ - وفي عام ١٩٧٥ ، بلغ ايراد المبيعات لمجموعة RTZ ١ ١٨٤ مليون جنيه استرليني في حين بلغت أرباحها الاجمالية ، بعد دفع الضرائب ، ٨٥ مليون جنيه استرليني . وذكر أن اليورانيوم شكل نسبة ٥ في المائة من أصول المنتجات وان شركة Rio Algom ، وهي شركة كندية تابعة لها ، كانت الشركة الوحيدة المنتجة ضمن المجموعة . وبالنظر الى المنجم الذى فتحته حديثا مجموعة RTZ في استراليا ، والى حصتها في منجم روسينغ ، يمكن لهذه المجموعة أن تصبح ، خلال سنوات قلائل ، أكبر مصدر منفرد لليورانيوم في العالم الغربي ، اذ أنها ستنتج ٣٠ مليون رطل سنويا بحلول الثمانينات .

٥٤ - وتشير التقارير الى انه من المتوقع ان لا يستخدم المنجم سوى ٩٠٠ من الافريقيين ، و ٣٥٠ من الملونين ، و ٣٥٠ من البيض . وستقدم للبيض مرافق سكنية في حي سكني جديد في سواكوبموند ؛ وسيتم اسكان العمال السود في مشروع سكني في بلدية اراندس ، يقع على مسافة ٩ كيلومترات من المنجم ؛ وستقدم للملونين مساكن في بلدية تسماريسكا . ومعظم العمال الافريقيين هم من عمال الاوفامبو الرحل .

(هـ) المرجع نفسه ، الجلسات العامة ، الجلسة ٤٢ ، الصفحة ١٨ .

٣ ـ استغلال موارد مصائد الأسماك

٥٥ ـ يعتبر صيد الأسماك القطاع الرئيسي الآخر في اقتصاد ناميبيا الذى تسيطر عليه المصالح المالية الجنوب أفريقية . وفيما عدا مصنع واحد يسيطر عليه الناميبيون البيض ، فان جميع مصانع تعليب الاسماك وتحضيرها الواقعة في منطقة خليج والفيس ، حيث تتركز هذه الصناعة ، هي فروع لشركات جنوب افريقيا أو شركات تابعة لها ، ومن أهمها شركة Marine Products, Ltd. ، التي تسيطر على ثلاثة مصانع . ويتم تحويل جميع الارباح الى جنوب أفريقيا ، باستثناء أجور ٧٠٠ من عمال الأوفامبو الرحل العاملين في وظائف ذات أجور منخفضة في مصانع تحضير الأسماك أو على متن زوارق صيد الأسماك . وفي الفترة الممتدة من عام ١٩٧٢ حتى نهاية عام ١٩٧٦ ، عندما استهلكت الموارد البحرية بسبب سوء استغلالها المستمر من جانب هذه الشركات ، بلغ متوسط الحصيلة السنوية للصناعة من ١٠٠ الى ١٢٠ مليون راند في السنة . ولا يوجد صيد للأسماك على نطاق صغير سواء من جانب البيض أو من جانب الافريقيين ، كما أن السمك الطازج لا يتوفر للبيع في ويندهوك .

٥٦ ـ وفي شهر آب/أغسطس ١٩٧٧ ، اتخذت حكومة جنوب أفريقيا ، لأسباب سياسية واستراتيجية وكذلك لاسباب اقتصادية ، خطوات للسيطرة على منطقة خليج والفيس قبل استقلال ناميبيا . فقد أصدرت تشريعا يقضي بفصل خليج والفيس عن الاقليم ودمجه بمقاطعة الكاب في جنوب افريقيا . وكانت هذه الخطوة موضع استنكار المجتمع الدولي ، لاسيما مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الذى ذكر أنه لا يمكن لاستقلال ناميبيا ان يكون كاملا دون استعادة خليج والفيس من سيطرة جنوب أفريقيا (A/AC.131/67) .

٥٧ ـ ان تجاهل جنوب أفريقيا لمصالح الشعب الناميبي ، الذى أظهرته بصورة منتظمة طوال احتلالها غير الشرعي للاقليم ، يتضح بجلاء في استغلال موارد مصائد الأسماك . وكما هو الحال في جنوب افريقيا نفسها ، حيث تقل كثيرا كمية الأحياء البحرية الموجودة في المياه العميقة ، تخضع هذه الصناعة لوزارة الشؤون الاقتصادية لجنوب أفريقيا في بريتوريا ، التي يتمثل أحد أهدافها في ضمان تلبية احتياجات جنوب افريقيا قبل السماح بتصدير الاسماك الناميبية . وهكذا ظلت الوزارة ، حتى نهاية الستينات ، عندما عانت صناعة صيد الاسماك الناميبية أزمتها الاولى ، تزيد بصورة منتظمة حصص الأسماك المطلوبة حتى ادى الافراط في صيد الاسماك الى انخفاض كمية الاسماك المصادة ، كما أن تخفيض الحصص بعد ذلك ، اثناء السنوات القليلة التالية لم يكن كافيا لاتاحة تجدد الانواع التي تعرضت للصيد المفرط ، لا سيما سمك البلشار . ولذا لم يبلغ محصول صيد اسماك البلشار في السبعينات الحصة المسموح بها قط (انظر الجدول ٢ أدناه) .

٥٨ ـ وفي عام ١٩٧٧ ، افادت التقارير أن توازن الأحياء البحرية قد اختل ، بسبب تجدد صيد الأسماك المفرط ، وان الصناعة بكاملها معرضة لخطر الانهيار الوشيك . وقد خفضت حصة سمك البلشار في محاولة جذرية ومتأخرة لمعالجة الحالة ، الى ٢٠٠ ٢٠٣ طن متري ، بالمقارنة مع ٥٢٠ ٤٧٧ طنا

متريا في السنوات الثلاث السابقة ، وتوقفت سبعة من مصانع تعليب الاسماك التسعة في خليج والفيس عن الانتاج بوصف ذلك تدبيرا لصيانة الاسماك . وكان لهذا التخفيض أثر شديد على ايـــرادات المصانع التي كان من المتوقع ان ينخفض مجموع دخلها بنسبة ٥٠ في المائة عما بلغه في السنـــة السابقة (٨٨ر٨ مليون راند) . والأهم من ذلك أن نسبة مئوية كبيرة من القوى العاملة من عمـــال الأوفامبو قد سرحت ، ويفترض أن العمال المسرحين عادوا الى اوفامبولاند حيث لا تتوفر سوى فرص قليلة للعمالة .

٥٩ - وقد أثر انخفاض حصيلة الاسماك المصادة على ناتج أسماك البلشار المعلبة ، التي تصدر نسبة ٤٥ في المائة منها الى جنوب أفريقيا ، وكذلك على ناتج زيت السمك ومسحوق السمك . وفـي عام ١٩٧٧ ، اضطرت جنوب افريقيا ، نتيجة لانخفاض الناتج الناميبي ، الى استيراد ما لا يقـل عن ١٤ ٠٠٠ طن متري من مسحوق السمك من مصادر غير ناميبية بأسعار أعلى بكثير .

٦٠ - وفي شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، مدت حكومة جنوب أفريقيا حدود مياهـهـــا الاقليمية الى ٢٠٠ ميل ، مما أثر على خليج والفيس وكذلك على جزر بينغوين البالغ عددهـــا ١٣ جزيرة ، والتي لم تتم تنميتها بعد . وتعتبر هذه المنطقة اغنى جزء من مواقع صيد الاسماك البحرية في ناميبيا .

الجدول ٢

ناميبيا - حصيلة الاسماك المصادة في المياه العميقـــة ١٩٧٢ - ١٩٧٧

(بالأطنان المتريـة)

السنـة	البلشـــار	الانشـــوفة	سمك التن	السـمك ذو العين الحمراء / سمك الاسقمرى	المجمـوع
١٩٧٢	٣٦٣ ٧٠٦	١٤٤ ٥٥٨	١٦ ٠١٦	٥٦٤	٥٢٤ ٨٤٤
١٩٧٣	٣٩٥ ٩٨٩	٣٠١ ٧٤٦	٦ ٨٩٥	٢ ٣٤٥	٧٠٦ ٩٧٥
١٩٧٤	٥٥٦ ٨١٢	٢٥٤ ٦٠٧	٢٥ ١١٥	٩٤٢	٨٣٧ ٤٧٦
١٩٧٥	٥٤٥ ٤٢٥	١٩٤ ٣٦٧	٨ ٩٠٩	١٠ ٥٢٤	٧٥٩ ٢٢٥
١٩٧٦	٤٤٧ ٣٠٠	٩٤ ١٢٢	١٩ ٥٧٢	١١ ٥٣٥	٥٧٢ ٥٢٩
١٩٧٧	١٩٤ ٢٧٥	١٢٤ ٥٢٦	٨٢ ٥١٣	١ ٠٠٨	٤٠٢ ٣٢٢

المصدر : صحيفة " ناميب تايمز " ، خليج والفيس ، ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ .

المرفق الثالث *

برمودا

المحتويات

	الفقرات
مقدمة	١
١ - لمحة عامة	٢ - ٦
٢ - التنمية العقارية	٧ - ١٥
٣ - السياحة	١٦ - ٢٣
٤ - التطورات المالية	٢٤ - ٣٥

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.1223 .

مقدمـــة

١ - يتضمن التقرير السابق للجنة الخاصة (أ) معلومات أساسية عن الأوضاع الاقتصادية في برمودا ، مع الاشارة بوجه خاص الى المصالح الاقتصادية الأجنبية . وكذلك تتضمن ورقة العمل الأخيرة المعدة لتقديمها الى الدورة الحالية للجنة الخاصة ، معلومات حديثة عن الأوضاع الاقتصادية العامة في هذا الاقليم (انظر الفصل الحادى والعشرين من هذا التقرير (A/33/23/Add.5) وتشير هذه الورقة بوجه خاص الى ذلك الجزء من الكتاب الأخضر عن منح الاستقلال لبرمودا والذى يتناول المسائل الاقتصادية ، وتتضمن وصفا لآثار بعض الاضطرابات المحلية التي وقعت في عام ١٩٧٧ على القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تنشط فيها المصالح الاقتصادية الأجنبية . وترد أدناه معلومات تكميلية عن أنشطة المصالح الاقتصادية الاجنبية في برمودا .

١ - لمحة عامة

٢ - بلغ عدد السكان المدنيين المقيمين في الاقليم ، في اخر تعداد للسكان أجرى في عام ١٩٧٠ ، ٨٩٧ ٣٠ من غير البيض ، و ٤٣٣ ٢١ من البيض وغيرهم . ومن بين السكان البالغ عددهم ٢٣٠ ٥٢ نسمة ، كان عدد المولودين في برمودا ٨٣٤ ٣٧ نسمة ، وعدد المولودين خارجها ٤٩٦ ١٤ نسمة (بما فيهم ٤٣٨ ١٠ مهاجرا لا يتمتعون بالجنسية البرمودية) . وفي نهاية عام ١٩٧٦ ، قدر رسميا عدد السكان المدنيين المقيمين ب ٤٣٢ ٥٦ نسمة أى بزيادة مقدارها ٤٧٢ نسمة عن السنة السابقة .

٣ - وقانون الهجرة والحماية البرمودى لعام ١٩٥٦ يعرّف الجنسية البرمودية ويبيّن كيفية اكتسابها أو فقدانها . ولكي يكون المرء برموديا ، فانه ينبغي أن يكون أحد الرعايا البريطانيين أو أحد مواطني بلد من بلدان الكومنولث ، بما في ذلك الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والخاضعة لادارة المملكة المتحدة . ويخضع منح حق المواطنة هذا لأحكام قانون المملكة المتحدة للجنسية لعام ١٩٤٨ ، بصيغته المعدلة . وبموجب هذه الاحكام ، تكتسب مواطنة المملكة المتحدة والأقاليم التابعة لها اما بالمولد أو النسب أو التسجيل أو التجنس . وفي أوائل عام ١٩٧٤ (ب) ، وضعت حكومة الاقليم نظاما عدديا لطلبات الجنسية ، يقتصر بموجبه عدد الاشخاص الذين يحصلون على

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الثالث .

(ب) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الرابع ، المرفق ، التذييل الخامس ، الفقرات ٣ - ٥ .

الجنسيـــة البرموديـــة علـي ٣٨ شخصـا فـي السنـة . وأى شخـص يمكث فـي الخارج أكثـر من خمس سنوات يفقـد الجنسية البرموديـة .

٤ - وفي ١٤ آذار/مارس ١٩٧٧ ، أجريت في المجلس النيابي مناقشة بشأن تقديرات ميزانيـة الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ لوزارة العمل والهجرة ، التي أعيد تنظيمها فيما بعد وأصبح اسمها وزارة الشؤون الداخلية . وخلال المناقشة ، ذكرت الآنسة باربارا ب . بول ، وهي عضو في حزب العمـال التقدمي المعارض والمسؤولة عن المسائل المتصلة بالعمل والهجرة ، ان سرعة تزايد السكان البيض ، وفقا لتعداد عام ١٩٧٠ ، تبلغ ضعف سرعة تزايد غير البيض . وقالت أن الاقلية البيضاء ممثلة بأكثـر مما ينبغي في فئات الأعمال غير اليدوية ذات الأجر الأعلى وممثلة بأقل مما ينبغي في المهن اليدوية . وعلى العكس من ذلك ، فان الاغلبية غير البيضاء ممثلة بأكثر مما ينبغي في الأعمـال اليدوية وممثلـة بأقل مما ينبغي في الأعمال غير اليدوية التي ازدادت بنسبة ٨١ في المائة ، في الفترة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٠ في حين أن الاعمال اليدوية لم ترتفع الا بنسبة ٩ في المائة .

٥ - ولذلك طالبت الآنسة بول بوقف منح الجنسية البرمودية ريثما يتم توضيح قضايا معينـة . وأوصت الآنسة بول ، تحقيقا لهذه الغاية ، باجراء مسح للقوى العاملة ، وجمع بيانات اقتصاديـة ، بما في ذلك جمع مادة تستخدم في استحداث نظام للحسابات القومية ؛ وتقييم اتجاهات العمالـة ؛ واستحداث نظام تعليمي يستهدف توجيه البرموديين المولودين محليا الى الأعمال التي تؤدى الـى وظائف الادارة العليا . وأكدت على أنه ينبغي للحكومة الا تمنح الجنسية البرمودية الا بعد اتخـاذ مثل هذه الخطوات .

٦ - وأدلى ثلاثة زعماء حكوميين (السيد س . ف . وولريدج ، نائب رئيس الوزراء ووزير السياحة؛ والسيد ف . و . تريمينغهام ، وزير السياحة سابقا ؛ والسيد جون و . د . سوان ، وزير الشـؤون الداخلية) ببيانات تضمنت النقاط الرئيسية التالية :

(أ) لقد تناقص سكان الاقليم من البيض تناقصا كبيرا في السنوات الاخيرة وازداد عـدد البرموديين غير البيض الشاغلين لوظائف ذات مسؤولية في الخدمة المدنية . وفي القطاع الخـاص ، يتحرك البرموديين في الاتجاه نفسه رغم أنهم يلاقون بعض المقاومة . ومازال التمييز في التوظيـف قائما ، ولكنه يؤمل في أن يقوم جميع المعنيين بالعمل سويا للقضاء على هذا التمييز .

(ب) لم يكن في برمودا سكان أصليون وقت اكتشافها . وسيظل الاقليم معتمدا على بعض الخبراء الأجانب في مجال الأعمال التجارية وغيره من المجالات . ورغم انه يعتبر من غير المرجح أن يتمكن البرموديين في المستقبل القريب من شغل جميع الوظائف الادارية العليا في المجتمع ، الا أنه يجرى اتخاذ خطوات لضمان توفير فرص العمل الملائمة للأشخاص المؤهلين . وليس صحيحا أن "برمدة" قوة العمل المحلية لا تحقق نجاحا .

(ج) تتمثل احدى دلالات "البرمدة" في انخفاض عدد الاشخاص الذين يمنحون الجنسية البرمودية كل سنة . ففي الفترة من عام ١٩٧٠ الى ١٩٧٦ ، بلغ عدد الأشخاص الذين منحت لهم الجنسية البرمودية ٤٣٤ شخصا ، ولكن هذا العدد قد انخفض بشكل كبير على أثر تنفيذ النظام العددي (انظر الفقرة ٣ أعلاه) ، فكان كما يلي : ٨٤ في عام ١٩٧٤ ؛ و ٤٣ في عام ١٩٧٥ ؛ و ٢٤ في عام ١٩٧٦ .

٢ - التنمية العقارية

ألف - لمحة عامة

٧ - شهدت الفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٧١ توسعا سريعا في أنشطة البناء ، كان الدافع عليه في المقام الأول الطلب على الفنادق والمساكن الفاخرة ، الذى صاحبه ارتفاع حاد في الأسعار . وفي ١٩٧٢ ، تباطأ التوسع فأصبح يسير بخطى تدريجية ، الى أن آل هذا الازدهار في أواخر ١٩٧٣ الى توقف تام مرجعه ، بقدر كبير ، الى هبوط الحركة في صناعة السياحة والقيود التي فرضتها حكومة الاقليم على بيع العقارات المحلية لغير البرموديين . واستمر الركود في أنشطة البناء خلال عام ١٩٧٤ . الا أن الحكومة كانت تتوقع حدوث زيادة شاملة في نشاط البناء خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ .

٨ - وقام السيد ج . د . جيبونز ، وزير المالية حينئذ (الذى أصبح رئيسا للوزراء في ٢٦ آب/أغسطس من السنة نفسها ومازال مسؤولا عن المالية) ، بالقاء خطاب عن الميزانية في المجلس النيابي في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، قال فيه أن ماحدث خلال عام ١٩٧٦ من زيادات هامة ، وان تكن ضئيلة ، في واردات مواد البناء يشير ، فيما يبدو ، الى تصاعد نشاط البناء تصاعدا طفيفا . وأضاف قائلا ان حدوث تدفق مطرد في طلبات البناء المتلقاة خلال تلك السنة يؤدى الى تأييد هذا الاعتقاد . ويدرس القطاع الخاص حاليا القيام بعدة مشاريع للتشييد صغيرة وان كانت ذات أثر بالغ ، كما أن هناك عدة مشاريع اخرى قيد الاعداد . اما المشاريع الاخرى التي في مرحلة التخطيط فتتضمن انشاء مرأب للاوتوبيسات ، وتوسيع مبنى مكتب البريد ، وانشاء كلية التدريب على أعمال الفنادق ، وانشاء سجن جديد ، وتحسين المرافق في مستشفى سان بريندان وكذلك احتمال انشاء مجمّع رياضي . وأكد السيد جيبونز على أن العمل في المشاريع سيكون على مراحل من أجل توفير تدفق مطرد من العمل لصناعة التشييد دون تعريض مواردها من القوة العاملة لتقلبات واسعة في الطلب عليها .

٩ - وذكر السيد سوان ، وزير الشؤون الداخلية ، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، أنه قد يتعين على الحكومة أن تعيد النظر في المشاريع الانتاجية التي أعلنها الحاكم مؤخرا حتى يمكن للقوى العاملة المحدودة للاقليم أن تستخدم أولا في اعادة بناء مؤسسات الاعمال الخاصة التي لحق بها الضرر في الاضطرابات الاخيرة .

١٠ - وفي تموز/يوليه ١٩٧٧ ، نشرت الحكومة نتائج تعداد المساكن الذى أجرى في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٦ . وقد بينت نتائج التعداد أن عددا كبيرا من الشقق التي بها غرفة نوم واحدة كانت شاغرة . وبناء على ذلك قام المجلس النيابي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ والمجلس التشريعي في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ باقرار مشروع قانون يمدد العمل بقانون مراقبة زيادات الايجارات (للمقار السكنية) لعام ١٩٧١ ، ستة أشهر بينما كان يجرى اعداد قانون جديد . وفي الشهر السابق لذلك ، أذن المجلس النيابي لمؤسسة الاسكان البرمودية باصدار سندات مالية قيمتها مليونا دولار برمودى (ج) لتمويل مشاريع الاسكان الجديدة .

باء - سياسة امتلاك الأراضي والعقارات

١١ - في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ (د) ، انتهجت الحكومة سياسة تهدف الى احداث زيادة كبيرة في الحد الأدنى لقيمة الايجار السنوى للعقارات والمساكن المتوفرة لغير البرموديين ، مما سيؤدى الى الاحتفاظ بالمساكن والأراضي المنخفضة التكاليف والمتوسطة التكاليف للبرموديين دون سواهم .

١٢ - وفي المناقشة التي أجريت مؤخرا في المجلس النيابي بشأن تقديرات الميزانية للفترة ١٩٧٧/١٩٧٨ والمتعلقة بوزارة العمل والهجرة (انظر الفقرة ٤ أعلاه) ، قال السيد سوان ، الوزير في ذلك الحين ، في معرض افتتاحه للمناقشة ، ان ادارة الهجرة تسيطر على عملية حيازة غير البرموديين للاراضي . فشراء غير البرموديين للأراضي يقتصر ، في جملة أمور ، على الأراضي التي تضم مسكنا يبلغ الحد الادنى لقيمة ايجاره السنوى ٠٠٠ ٢ دولار برمودى وعلى الوحدات السكنية المشتركة الملكية (كوندومينيوم) التي يبلغ الحد الأدنى لقيمة ايجارها السنوى ٠٠٠ ٣ دولار برمودى وفي عام ١٩٧٦ ، اشترى الأجانب ١٤ عقارا من البرموديين (٢٢ في السنة السابقة) ؛ بينما بلغ مجموع العقارات المبيعة فيما بين غير البرموديين ١١ عقارا (٢٠ في السنة السابقة) . وكان غير البرموديين قد اشتروا من البرموديين ١٢ عقارا من الأراضي فيما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧١ . وتنتقل الآن ملكية " جزء كبير " من العقارات من غير البرموديين الى البرموديين .

١٣ - وأثناء المناقشة التي دارت بشأن خطاب الحاكم في الهيئة التشريعية في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ ، قال السيد وولريدج أن ملكية ٣٨ مسكنا قد عادت الى البرموديين في عام ١٩٧٦ نتيجة لسياسة امتلاك الأراضي والعقارات التي تتبعها الحكومة .

(ج) الدولار البرمودى يعادل دولارا واحدا من دولارات الولايات المتحدة .

(د) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الثالث ، الفقرات ٦ - ٩ .

١٤ - وصرحت زعيمة المعارضة السيدة لويس براون - ايفانز ، في رد لها معد سلفا على خطاب الحاكم ، بأنه " اذا قامت حكومة من حزب العمال التقدمي فانها ستعمد فورا الى فرض حظر على شراء غير البرموديين للأراضي ، بينما ستجرى في الوقت نفسه دراسة عميقة عن أماكن السكن الحالية المتاحة للبرموديين ، وستعد تقديرات عن احتياجاتنا في المستقبل على ضوء التوقعات المتصلة بزيادة سكاننا " .

١٥ - وقال رئيس الوزراء السيد جيبونز ، في تعليق عام على رد السيدة براون - ايفانز ، أن " كون هذا الرد بلا معنى يذكر أمر لا يهم " .

٣ - السياحة

١٦ - أعلن السيد جيبونز ، في خطابه عن الميزانية (أنظر الفقرة ٨ أعلاه) ، أن سنة ١٩٧٦ ، كانت سنة قياسية بالنسبة للسياحة . فعدد الزوار القادمين الى برمودا بطريق الجو ، وهم المصدر الرئيسي لايرادات صناعة السياحة ، قد زاد عن مجموع مثيله في عام ١٩٧٥ بنسبة ٩ر٣ في المائة فوصل الى ما ينوف على ٤٥ ٠٠٠ زائر ، بينما زاد بالنسبة المئوية نفسها عدد الزوار الذين يصلون في رحلات بحرية فوصل الى قرابة ١٠٩ ٠٠٠ زائر . والأهم من ذلك هو أن المجموع الكلي لزوار عام ١٩٧٦ قد تجاوز أكبر عدد تحقق قبل ذلك - في عام ١٩٧٤ - بنسبة ١ر٥ في المائة . وخلال هذه الفترة ، زاد متوسط مدة اقامة الزوار زيادة ضئيلة من ٢ر٥ الى ٣ر٥ ليلة ، بينما ارتفع متوسط معدل شغل الفنادق من ٤ر٧٠ الى ٣ر٧٥ في المائة . ويعزى هذا المجموع القياسي في المقام الأول الى التحسن في اقتصاد الولايات المتحدة (وهي مصدر أغلبية السائحين) .

١٧ - وقال السيد جيبونز أن الاحتمالات المتوقعة لعام ١٩٧٧ احتمالات طيبة ، كما أن عمليات الحجز الموسمي المبكرة عمليات مشجعة . وأضاف قائلا أن ادارة السياحة قد نجحت في الحصول على جدول زمني محسن تحسينا كبيرا للرحلات البحرية بالسفن المتجهة الى ومن جزيرة سان جورج ، وأن المؤشرات العامة ممتازة فيما يتعلق بنشاط الرحلات البحرية . بيد أن القلق يساور هذه الصناعة ازاء التهديد الذى يتعرض له نشاط عقد المؤتمرات نتيجة للتشريع الضريبي الذى أقره مؤخرا كونغرس الولايات المتحدة والذى يضع حدودا للمبالغ القابلة للخصم من ضريبة الدخل نظير المصروفات المتكبدة في مؤتمرات الاعمال .

١٨ - وذكر السيد تريمنغهام في ٧ آذار/مارس ١٩٧٧ ، حيث كان وزيرا للسياحة حينئذ ، في معرض تقديمه لما يخص وزارته من تقديرات الميزانية الى المجلس النيابي ، أنه رغم أن السائحين القادمين قد ازدادوا بنسبة ٩ر٣ في المائة في سنة ١٩٧٦ ، " فان هذه السنة من المحتمل أن تظل لبعض الوقت السنة الرئيسية الأخيرة التي نشهد خلالها النمو ما لم نغير سياستنا " .

١٩ - وذكر الوزير أن القرار المتعلق بوقف تشييد الفنادق الكبيرة ، والذى سينتهي مفعوله في عام ١٩٧٨ ، هو الآن قيد النظر . وأشار الى أن الفنادق الرئيسية الخمسة والعشرين الكائنة في برمودا تمثل استثمارا أساسيا قيمته ١١٧ مليون دولار برمودى ؛ بيد أنه تنبأ بأن أية عملية بناء لفنادق كبيرة في المستقبل ستقتصر على الاستعاضة عن بناء قائم ببناء من حجم مماثل . وقال ان تخفيف قيود البناء على الفنادق الصغيرة المملوكة لمصادر محلية قد أضاف ١٣١ سريرا الى أماكن اقامة السائحين ، وسيتوفر عما قريب ١٨٥ سريرا آخر . وأوضح الوزير أنه يجدّ تشييد مرافق فندقية اضافية عن طريق توسيع الفنادق الصغيرة . وأشار الوزير أيضا الى الملكية الاجنبية لبعض الفنادق الكبرى في برمودا ، فلاحظ أنه لا يسمح لغير البرموديين امتلاك فنادق تتسع لأقل من ٥٠ شخصا . وأوضح أخيرا أن الملكية الحكومية لفندقين في بلدين من بلدان الكومنولث في منطقة الكاريبي كانت بمثابة " كارثة " .

٢٠ - وعلق السيد والترس . روبرتس ، من حزب العمال التقدمي وعضو المجلس النيابي والمسؤول عن السياحة ، على بيان السيد تريمينغهام ، فدعا ، في جملة أمور ، الى فرض قيود على عدد ونوعية المغتربين المجلوبين للعمل في الفنادق المحلية . وقال ان القيود الحالية المفروضة على توسيع العقارات المملوكة للبرموديين هي ، في رأيه ، قيود جائرة واقترح أن يجرى رفع حد الاستيعاب في مثل هذه العقارات من ٥٠ سريرا الى ١٠٠ سرير ، وأن تشجع الحكومة الملكية المحلية لهذه العقارات تشجيعا قويا . وأشار السيد روبرتس الى عملية عرضت فيها مؤسسة محلية سعرا يبلغ مليون دولار برمودى لشراء نادى ميرميد بيتش ، وهو سعر يقل بحوالي ٦٠٠ ٠٠٠ دولار برمودى عن المبلغ الذى عرضه المزايد الاجنبي الذى فاز بالمزايدة . وقال انه يرى أنه يتعين على الحكومة أن تقدم مساعدة الى المزايدين المحليين في مثل هذه الحالات .

٢١ - وأثناء المناقشة التي دارت بشأن خطاب الحاكم الذى ألقاه في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ، اتهم السيد روبرتس الحكومة بالتسويف في مسألة توسيع وانشاء عقارات يملكها البرموديون . وقال أنه يفهم أن قرابة مائة طلب للانشاء قد قدمت من أشخاص محليين منذ وقف البناء الذى فرض في عام ١٩٦٧ ، وأن من المقرر اتباع سياسة فندقية جديدة من المتوقع أن يبدأ تطبيقها في عام ١٩٧٨ ، وكان على الحاكم أن يقدم معلومات بشأنها . وانتقد الحكومة أيضا للتأخر في تشييد كلية التدريب على أعمال الفنادق (انظر أيضا الفقرة ٨ أعلاه) ، وللتأخر كذلك في تحسين بعض المرافق الأساسية مثل الحدائق والشواطئ العامة .

٢٢ - وردا على ذلك قال السيد وولريدج ، أنه ستعرض عما قريب سياسة جديدة بشأن توسيع الفنادق . وأضاف قائلا ان وزارة السياحة قد تلقت طلبات للتوسيع تتضمن توفير ٣ ١٨٣ سريرا ، وان كان يرى أنه " ليس في مقدور هذا المجتمع أن يستوعب هذا العدد الاضافي " . وأشار الى أنه لا يرى من الحكمة زيادة عدد الاسّرة (التي زادت قليلا عن ٩ ٠٠٠ سرير في عام ١٩٧٥ ، منها ٢ ٤٨٩ سريرا مملوكا للبرموديين) ، بأكثر من ٣ في المائة سنويا لفترة الثلاث سنوات القادمة.

٢٣ - وأعلن في ٨ كانون الأول/ديسمبر أنه ستقدم بعد حزيران/يونيه ١٩٧٨ سياسة فندقية منقحة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ مقرونة بتقرير عن الوضع الاقتصادى العام لبرمودا وتطورها مستقبلا ، وهو تقرير سيقدمه خبير استشارى عهدت اليه الحكومة بذلك .

٤ - التطورات المالية

ألف - لمحة عامة

٢٤ - قال السيد جيبونز ، في خطابه عن الميزانية في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، أنه قد حدثت زيادة كبيرة في السيولة خلال عام ١٩٧٦ . ففي فترة الاثنى عشر شهرا المنتهية في أيلول/سبتمبر من تلك السنة ، زادت ودائع برمودا بالدولار في البنوك وشركات الايداع المرخص لها ، من ٢٠٠ مليون دولار برمودى الى ما يربو على ٢٤٠ مليون دولار برمودى ، أى أنها زادت بحوالي ٢٠ في المائة .

٢٥ - وذكر السيد جيبونز أنه خلال السنة التقويمية ١٩٧٦ حدثت زيادة في عدد عمليات تأسيس الشركات الدولية وتكوّن ما يقرب من ٥٠٠ شركة جديدة معفاة . بيد أنه قد تم خلال تلك السنة حل بعض الشركات الدولية مما جعل عدد الشركات العاملة المقيدة بالسجل في نهاية السنة أكثر قليلا من ٣٦٥٠ شركة . وقد تحقق معظم النمو في شركات التأمين وشركات الخبرة الاستشارية والاستثمار الشخصي . وقامت المصارف المحلية أيضا بمعاملات دولية هامة في ميداني الاستثمار والاستئمان . كذلك فان الخبير الاستشارى الذى عهد اليه باجراء دراسة استقصائية اقتصادية مستقلة (أنظر أيضا الفقرة ٢٣ أعلاه) ، سيستعرض أيضا آثار التوسع المحتمل للأعمال التجارية الدولية في القطاع المالي (هـ) .

٢٦ - وفي عام ١٩٧٢ قدمت الحكومة تعهدا بأنها لن تزيد لمدة خمس سنوات الرسوم السنوية التي تستوفيها من الشركات الدولية . وتبعا لذلك اقترحت الحكومة أن تزداد الرسوم ، ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ ، من ٦٥٠ دولارا برموديا الى ٨٠٠ دولار برمودى للشركات المعفاة العادية ، ومن ١٠٠٠ دولار برمودى الى ١٥٠٠ دولار برمودى لشركات التأمين والشركات المالية . وتوجد بسجل برمودا في الوقت الحاضر ٣١٦٢ شركة معفاة عادية و ٥٥٥ شركة تأمين وشركة مالية .

٢٧ - ووفقا لما ذكره السيد ويليام س . ماسترز ، رئيس الغرفة التجارية البرمودية ، فان الشركات العاملة في الاقليم قد أعلنت أنها حققت في عام ١٩٧٧ أرباحا أعلى مما حققته في السنوات

(هـ) المرجع نفسه ، المجلد الثالث ، الفصل الرابع والعشرون ، المرفق ، الفقرتان ٤٩ و ٥٣ .

الثلاث السابقة . ووجه الانتباه بوجه خاص الى الزيادة الكبيرة في قوة مركز أكبر مصرفين في الاقليم (مصرف برمودا المحدود ، ومصرف ن . ت . بترفيلد آند صن المحدود) .

٢٨ - وقال السيد ماسترز أن مصرف برمودا قد ذكر في تقريره السنوى لعام ١٩٧٦/١٩٧٧ ، أن أصوله تبلغ ٧١٢ مليون دولار برمودى ، أى ما يمثل زيادة قدرها حوالي ٢٠ في المائة عن السنة السابقة ، مع زيادة صافي الدخل الى ٤ر٤ مليون دولار برمودى ، أى بنسبة ٣٨ في المائة . وقال ان النمو في المعاملات الدولية قد ذكر على أنه عامل أسهم مباشرة في الازدهار العام للمصرف وفي ازدهار برمودا كذلك. بيد أن المصرف قد أوضح أن استمرار النمو يتوقف على قدرة برمودا على توفير الاستقرار والخدمات بنفس مستوى الاستقرار والخدمات المتوفرين في مراكز مالية أخرى ، وخاصة لندن ونيويورك .

٢٩ - وبالمثل فان مصرف ن . ت . بترفيلد آند صن قد ذكر أن صافي الايراد لسنة ١٩٧٦/١٩٧٧ بلغ تقريبا ٥ر٢ مليون دولار برمودى ، وهو رقم قياسي عال يمثل زيادة نسبتها ٣٢ في المائة بالمقارنة مع السنة السابقة . وارتفعت أصول المصرف ، خلال هذه الفترة ، من ٤٠٩ ملايين دولار برمودى الى ٤٥٣ر٤ مليون دولار برمودى . وفيما يتعلق بما أدلى به بعض زعماء المعارضة من بيانات في المجلس النيابي (أنظر أدناه) ، أعلن المصرف ما يلي :

"ان ارتفاع نوعية هذه المعاملات يزيد من ضرورة الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي في برمودا . أما بعض البيانات غير الدقيقة والمستندة الى معلومات مشوهة والتي أدلى بها ، بلا مبالاة ، سياسيون لهم مطامحهم فليست لها أية قيمة بناءة بل يمكن استخدامها بطريقة مؤذية " .

باء - تشريع جديد

٣٠ - اقترح السيد جيبونز ، في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، القيام بقراءة ثانية لمشروع قانون عنوانه " قانون الشركات المعفاة والخارجية والشركات البسيطة المعفاة (زيادة الرسوم) لعام ١٩٧٧ " ، وهو من شأنه أن يضع مقترحات الحكومة المشار اليها في الفقرة ٢٦ أعلاه موضع التطبيق . وقال ، وهو يقترح ذلك ، أن الفائدة الاجمالية التي تعود على برمودا من الشركات الدولية هي " حقا فائدة كبيرة جدا وفي تزايد " . وقد أظهرت دراسة استقصائية حديثة أن المؤسسات العاملة في المناطق البحرية والتي تتخذ من الاقليم مركزا لها تسهم في الاقتصاد المحلي بحوالي ٥٠ مليون دولار برمودى في السنة . ومن المتوقع أن تسهم الرسوم الجديدة في الايراد الحكومي في سنة ١٩٧٧/١٩٧٨ بمبلغ يقدر بـ ٨ر٣ مليون دولار برمودى ، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٩٠٠ ٠٠٠ دولار برمودى تقريبا . وليس من المتوقع أن يعاد النظر في هذه الرسوم مرة أخرى خلال الفترة الحالية

لولاية المجلس النيابي ، أى خلال فترة تتراوح بين ثلاث وأربع سنوات . بيد أنه اذا اقتضى الفشل من جانب مثل هذه المؤسسات اقامة وكالة تنظيمية ، وهو ما سيتعين أن يكون على نفقة الحكومة ، فانه ستدرس امكانية اعادة النظر في الرسوم .

٣١ - وقال السيد جيبونز أيضا أن الشركات المعفاة توفر قرابة ١٠٠٠ وظيفة محلية كما أنها توفر تنوعا في الوظائف ، الأمر الذى ينطوى على فائدة كبيرة لشباب برمودا . واختتم كلمته بقوله : " انني أرى أننا لا نستطيع أن نؤكد بدرجة كافية على أن هذه الشركات ذات أهمية حيوية لجميع البرموديين مهما كررنا ذلك التأكيد " وأنه" ينبغي أن تكون موضع ترحيب " .

٣٢ - وأثناء المناقشة التي دارت بشأن التشريع المقترح ، أشار السيد ل . فريدريك واد ، زعيم المعارضة بالنيابة ، الى الألف وظيفة التي ذكرت أعلاه فقال أن من المرجح أن البرموديين لا يشغلون الا الوظائف التي هي في أسفل السلم الوظيفي . وطلب ، في جملة أمور ، قائمة مبوبة بالوظائف المتاحة ووصفا للمناهج التدريبية التي تقدم للبرموديين لتمكينهم من شغل الوظائف العليا . وادعى أن معظم الشركات الداخلية المسجلة في برمودا ترتبط بأكبر شركتي محاماة في الاقليم وأن لهاتين الشركتين صلات بأكبر مصرفين . وقال ان هذه المؤسسات المحلية الأربع " تتحكم بالأعمال التجارية بطريقة من شأنها أن تجعل أسماك القرش الجائعة تبدو في وداعة الأطفال " .

٣٣ - وكان ضمن ما لاحظه السيد سيدني ر. ستالارد ، وهو عضو في حزب برمودا المتحد الحاكم ، أن المؤسسات الأربع تؤدى مقدارا هائلا من الأعمال بفضل وجود شركات معفاة . ويشكل البرموديين الأغلبية العظمى من القوة العاملة لهذه الشركات كما أن النقود التي تجلبها الى الاقليم تنساب الى بقية المجتمع . وعلق على هذا البيان السيد جيلبرت أ . داريل ، وهو عضو في حزب العمال التقدمي ، فأبدى تعجبه من اقتناع السيد ستالارد بأنه ينبغي لهذه المؤسسات أن تسيطر على معظم الأعمال في الاقليم . ونبّه الى أن المشرعين في الولايات المتحدة الامريكية وكندا يساورهم القلق ازاء عمليات الشركات في الملاجئ الضريبية .

٣٤ - وذكر السيد جيبونز أيضا أن شركتي المحاماة الكبيرتين لا تسيطران على جميع الأعمال ، اذ ان عددا متزايدا من الشركات المعفاة يتم تكوينه عن طريق شركات محاماة أصغر حجما منهما . ومن الصعب على الحكومة ، في ظل نظام قائم على المشروعات التجارية الخاصة ، أن تنظم أنشطة هذه الشركات . وتتجه الشركات الى شركات المحاماة ذات الخبرة اللازمة والتي تقدم أفضل خدمة . وذكر أيضا في هذا الصدد أن ٢٣ طالبا يتلقون حاليا دورة تدريبية لتأهيلهم لشغل وظائف ذات مسؤوليات أكبر في شركات التأمين الدولية .

٣٥ - ورد السيد واد على ذلك بقوله ان حزب العمال التقدمي لا يعارض الاجراء المقترح أعلاه ، اذا كانت الحكومة مقتنعة بأنها لن تحمل المؤسسات التجارية على الرحيل .

المرفق الرابع*

جـزر تركـس وكايكـوس

المحتويـــات

	الفقـــرات
مقدمـــة	١
١ ـ دور الاستثمار الأجنبي في اقتصاد الاقليم	٢ ـ ٤
٢ ـ التنمية العقارية والسياحة	٥ ـ ٩
٣ ـ صناعة النفط	١٠

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.1220.

مقدمـــة

١ ــ يتضمن التقرير السابق للجنة الخاصة (أ) المعلومات الاساسية المتعلقة بالاحوال الاقتصادية في جزر تركس وكايكوس ، مع الاشارة بصفة خاصة الى المصالح الاجنبية الاقتصادية . وكذلك تتضمن ورقة العمل التي اعدت للدورة الحالية للجنة الخاصة معلومات حديثة عن الاوضاع الاقتصادية العامة في هذا الاقليم (انظر الفصل الرابع والعشرين من هذا التقرير (A/33/23/Add.5)) . وفيما يلـــي معلومات تكميلية عن انشطة المصالح الاجنبية الاقتصادية في هذه الجزر .

١ ــ دور الاستثمار الاجنبي في اقتصاد الاقليم

٢ ــ لعب المستثمرون الاجانب ، ومعظمهم من كندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الامريكية ، دورا مهيمنا في الحياة الاقتصادية لجزر تركس وكايكوس . وقد ركز المستثمرون الاجانب منذ الستينات على القطاعات الرئيسية الثلاثة : التنمية العقارية ، والسياحة ، وصيد الاسماك على نطاق تجارى . ويتركز معظم صناعة صيد الاسماك في ايدى ثلاث شركات يمتلكهـا جزئيا اجانب (بترفيا فيشريز ليمتد ، Butterfield Fisheries Ltd. وشركة اتلانتيك غولد Atlantic Gold وشركة روث فيشريز Roth Fisheries) . وفي السنوات القليلة الماضية ، كانت منتجات هذه الشركات (وهي من جراد البحر والمحار بصفة رئيسية) تمثل القسط الرئيسي من صادرات الاقلـــيم ، ومعظمها يصدر الى الولايات المتحدة وجزر فرجن البريطانية وهايتي . ويعد تجهيز الاسماك اهـم نشاط صناعي تحويلي في الاقليم .

٣ ــ وباصدار قانون الشركات لعام ١٩٧٠ ، بدأت الحكومة جهودا للاسراع بمعدل النمو الاقتصادى عن طريق توفير الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز للمستثمرين الخاصين . ويقضي هذا القانـون بألا تفرض في الاقليم لمدة ٢٠ سنة اى ضرائب شركات او ضرائب شخصية او اقتطاعية . وبنهاية عام ١٩٧٣ وهو آخر عام تتوفر عنه بيانات ، كان قد انشئ في الاقليم ما يربو على ٢٠ مؤسسة مالية يمتلكها اجانب وذلك للافادة من الحوافز الضريبية . وتتضمن الانشطة الرئيسية لهذه المؤسسات الاعمال المصرفيـــة والتأمين والاستثمار وادارة الصناديق الاستئمانية .

٤ ــ وكانت الخطوة الرئيسية التالية التي اتخذتها الحكومة هي سن قانون تشجيع التنمية لعـــام ١٩٧٢ بغية تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي على السواء . غير انه نظرا لعدم استقرار الاحـوال الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو لم تتم حتى الآن اية استثمارات جديدة ذات شأن . بيد أن

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ ، (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الرابع ، المرفق الرابع .

الحكومة الحالية تواصل بنشاط اجراء المناقشات مع الشركات الاجنبية من اجل الاستثمار في المشاريع المحددة في اطار الخطة الانمائية للاقليم . ومن بين هذه الشركات انترناشيونال سولت كومباني International Salt Company ومقرها في بنسلفانيا ، فيما يختص باحياء صناعة الملح على نطاق واسع ، وشركة ماركونا اندستريز Marcona Industries ، ومقرها في فورت لوردديل (فلوريدا) ، لتطهير ميناء كوكبيرن ، ثم تنمية صناعة استخراج الاراغونيت من قاع البحر .

٢ - التنمية العقارية والسياحة

٥ - ان غالبية الاراضي في الاقليم اراض مملوكة للتاج ، اما الجزء الباقي فيخضع للملكية الخاصة المطلقة . والسياسة المتبعة فيما يتعلق باراضي التاج هي الاحتفاظ بحق الملكية المطلقة فيها للتاج الى ان تتم تنمية الارض وفقا للاحكام والشروط المتفق عليها . اما شراء الاراضي الخاصة فلا يخضع لأية قيود . وقد افادت التقارير بأنه بعد اذار/مارس ١٩٧٧ ، ارتفع سعر قطع الاراضي المملوكة للتاج المخصصة لاغراض بناء المساكن من ٤٤٠ (ب) الى ١٠٥٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للفدان الواحد ، والى ١٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للفدان الواحد في حالة توفر التيار الكهربائي .

٦ - والتقدم مستمر في المشروعيين الانمائيين الرئيسيين الواقعين في بروفيدنيسياليس وكايكوس الشمالية . وكما ذكر من قبل (ج) ، فقد انتهت شركة سيفن كيز ليمتد Seven Keys, Ltd. من انشاء فندق يتألف من ٢٥٠ غرفة ، وبناء طرق يبلغ طولها ١٧ كيلومترا . والحفر مستمر في حوض رسو السفن او اصلاحها الواقع في كايكوس الشمالية ؛ ومن المقرر الانتهاء منه في نهاية عام ١٩٧٦ .

٧ - ولم يتم تنفيذ اتفاق عام ١٩٧٤ المبرم بين الحكومة والسيد جاك غولد (د) وشركته (صن شاين ديفيلوبمنت ، تركس ، ليمتد) لتشييد فندق والمرافق المتصلة به في سولت كاى ؛ وعلى ذلك فقد انتهى مفعول حق التشييد الممنوح للشركة في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٦ .

٨ - وتتفاوض الحكومة في الوقت الحاضر مع عدد من الشركات الاجنبية بشأن توسيع نطاق مرفق السياحة وتنمية الاراضي . ومن بين اكبر المشاريع الانمائية ما يقترحه أكسيس نايكون الثاني في

(ب) دولار الولايات المتحدة هو العملة القانونية للاقليم .

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة (A/10023/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل السابع والعشرون ، المرفق ، الفرع جيم ، الفقرة ٣٣ .

(د) المرجع نفسه ، الفقرتان ٣٤ و ٣٥ .

بروفيدنسياليس ، والذى سيشتمل على مرفأ عميق وكازينو وفنادق داخل منطقة ميناء حر . وقد افادت التقارير انه قد عرض على الحكومة ٢٠ في المائة من الاسهم في هذا المشروع ، وانها تنتظر مزيـــــدا من التفاصيل من الشركة .

٩ — وثمة مشروع آخر قيد النظر وهو انشاء مجمع استجمام يتألف من ٢٠٠ غرفة على مساحة قدرهـــا ٢٥ هكتارا من الاراضي ، ستقوم بانشائه شركة تسمى وايت ساندس White Sands . وتفيد التقارير بأن شركة هوليداى انـــز Holiday Inns تبدى اهتماما بانشاء مجمع يضم ٢٠٠ غرفة وكازينو في كايكوس الشمالية ، وان شركات تعمير من تكساس قد مت خططا لانشاء مجمع استجمام آخر .

٣ — صناعة النفـــط

١٠ — انتهى في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٦ مفعول الامتياز في قطعة ارض واقعة في كايكوس الغربية والذى منحته المملكة المتحدة وحكومة الاقليم (هـ) لشركة اسو انتر — امريكا في عام ١٩٧٢ . وكانـــت شركة اسو انتر — امريكا تدرس مسألة انشاء مصفاة للنفط في كايكوس الغربية ، ودفعت ٦٠٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لحكومة الاقليم مقابل تكاليف التخطيط وحق الامتياز .

(هـ) المرجع نفسه ، المجلد الاول والتصويب ، الفصل السابع ، المرفق ، التذييـــــل الخامس ، الفقرتان ٨ و ٩ .

المرفق الخامس*

جـزر كايمـــــــان

المحتويـات

	الفقـــــرات
مقدمـــة	١
١ ـ التطورات المالية	٢ ـ ٥
٢ ـ التنمية العقارية	٦ ـ ٨
٣ ـ تربية السلاحف	٩ ـ ١٠
٤ ـ صناعة النفط	١١ ـ ١٤

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.1211 .

مقدمـــة

١ - يتضمن تقرير بعثة الامم المتحدة الزائرة الموفدة الى جزر كايمان ، الصادر في عام ١٩٧٧ (أ) المعلومات الاساسية عن الاوضاع الاقتصادية في جزر كايمان ، مع الاشارة بصفة خاصة الى المصالح الاجنبية الاقتصادية . كذلك تتضمن ورقة العمل التي أعدت للدورة الحالية للجنة الخاصة معلومات حديثة عن الاوضاع الاقتصادية العامة في الاقليم (انظر الفصل الخامس والعشرين من هذا التقرير (A/33/23/Add.5)) . وفيما يلي معلومات تكميلية عن أنشطة المصالح الاجنبية الاقتصادية في هذه الجزر .

١ - التطورات المالية

٢ - تشكل المؤسسات المالية الدولية الموجودة في جزر كايمان احدى دعائم اقتصاد الاقليم ، وتخضع لسيطرة شركات اجنبية ، ولا سيما الشركات التي تملكها مصالح من كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية . ومن العوامل التي تسهم في نمو صناعة مالية في الاقليم ما يتمتع به من استقرار وسهولة الوصول اليه وقوانينه الصارمة المتعلقة بسرية الاعمال المصرفية ، وما يقدمه من خدمات يمكن الحصول عليها .

٣ - وقد اتسعت الانشطة المالية اتساعا سريعا في الاقليم خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٣ التي ازداد فيها عدد الشركات الدولية المسجلة من ١٨٠٠ شركة الى ما ينوف على ٥٠٠٠ شركة . ورغم حدوث انخفاض في معدل النمو خلال عام ١٩٧٤ وشطب عدد من الشركات من السجل ، فان ٥٢١٧ شركة و ٢١٨ مصرفا وشركة ائتمانية قد سجلت في الاقليم في نهاية عام ١٩٧٦ . وخلال الفترة كانون الثاني /يناير - حزيران /يونيه ١٩٧٧ ، سجلت ٨٥٩ شركة جديدة وصدرت تراخيص بانشاء ٢٠ مصرفا جديدا .

٤ - وتسهم الصناعة المالية بحوالي ٢٠ في المائة من الايرادات المتكررة للحكومة كما تسهم اسهاما كبيرا غير مباشر في الاقتصاد عن طريق مدفوعات الاجور ، والايجار ، وغيرها من وجوه الانفاق المحلي . وخلال الدورة المكرسة للميزانية ، التي عقدتها الجمعية التشريعية في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ ، اعلن السيد فاسال ج . جونسون وزير المالية ادخال زيادات متواضعة في رسوم الترخيص بالنسبة للشركات المسجلة في الاقليم ، وذكر انه "في حين لا توجد أية نية لتحميل عبء المسؤولية الضريبية الى هذا المجال ، فان جزر كايمان توفر اساسا مثاليا بكل معنى الكلمة للعمليات المالية الدولية ، وتتوقع في مقابل ذلك اسهاما معقولا ."

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل السادس والعشرون ، المرفق .

٥ — وفي تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ ، عرض على الجمعية التشريعية مشروع قانون لتعديل قانون لرقابة على الشركات المحلية . وسيكون من الضروري بمقتضى القانون المقترح ابلاغ مجلس الحماية جزر كايمان ما يطرأ على حملة اسهم الشركات من تغييرات . وفي الحالات التي يؤدي فيها التغيير لى زيادة الحيازات الاجنبية من اسهم شركة ما الى اكثر من ٤٠ في المائة من المجموع ، يشترط توزيع الاسهم او نقلها الحصول على اذن المجلس .

٢ — التنمية العقارية

٦ — شهدت الفترة ١٩٦٦ — ١٩٧٤ توسعا سريعا في صناعة البناء ، تحقق في المقام الاول بفضل لطلب على اماكن اقامة السائحين ومباني المكاتب والمصارف والمساكن للمغتربين ولاهالي جزر كايمان لى السواء . وخلال هذه الفترة زادت اسعار الاراضي زيادة كبيرة . بيد ان نتائج الانتكاس لاقتصادي في البلدان الصناعية بدأت في عام ١٩٧٥ تحدث اثرها وقد أدت ، مقرونة بدرجة من لتشبع في قطاع البناء ، الى حدوث انخفاض في هذا النشاط .

٧ — ومع ذلك فقد شهدت السنة المستعرضة كثيرا من أنشطة البناء . ففي ١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧ ، افتتح في كايمان براك فندق براك ريف ، وهو فندق جديد يضم ٣٣ غرفة ؛ وفي وقت لاحق من الشهر نفسه ، بدئ في استخدام ١٦ غرفة فاخرة اضافية في مجمع بيتش كلاب كولوني . وفي ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر ، بدئ في تشييد فندق غراند هوتيل ، الذى يضم ١٥٢ غرفة ، على لشاطئ المعروف باسم مايل بيتش ، ومن المتوقع ان يصبح هذا الفندق حلقة في سلسلة فنادق رامادا نز . ويجرى تشييد اثنتى عشرة شقة سكنية جديدة في منطقة اسبانيش باى ريف ، بتكلفة قدرها حوالي ٢٥٠٠٠٠ دولار من دولارات جزر كايمان (ب) ، ومن المتوقع انجازها في عام ١٩٧٨ . كذلك بان لجنة التخطيط المركزى قد اعطت موافقتها من حيث المبدأ لمتابعة العمل في مجمع فندقي مشترك لملكية (كوندومنيوم) في منطقة وست باى . ويتطلب هذا المشروع استثمارا قدره ٥ ملايين دولار من دولارات جزر كايمان .

٨ — وفي ٢٤ ايار/مايو ١٩٧٧ ، اعتمدت الجمعية التشريعية خطة التنمية للاقليم (ج) ، وتم وضع سياسات محددة لبلوغ الهدف المعلن للخطة ، والذى يتمثل في " صيانة وتحسين الطابع البيئي

(ب) دولار جزر كايمان يعادل تقريبا ١٫٢١ من دولارات الولايات المتحدة .

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل التاسع والعشرون ، المرفق ، الفرع الف ، الفقرات ١٧ — ١ ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل السادس والعشرون ، المرفق ، الفقرات ٧٥ — ٧٨ و ٩٤ — ٩٦ .

لجزر كايمان ورفاهية ورخاء شعبها " . وتتضمن الخطة توصيات فيما يتعلق باستخدام الاراضي وتقسيمها الى مناطق في جزيرة كايمان الكبرى ، وتقترح مبادئ توجيهية يستهدى بها مجلس الرقابة على التنمية فيما يتعلق بجزيرتي كايمان الصغرى وكايمان براك . ولا توجد اية قيود على ملكية الاجانب للاراضي في الاقليم .

٣ - تربية السلاحف

٩ - ان شركة ماريكالتشر ، المحدودة ، وهي - كما جاء في تقرير سابق (د) - صاحبة مزرعة السلاحف الخضراء ، قد وقعت في صعوبات مالية على اثر انهيار مجموعة انتربانك هاوس في عام ١٩٧٤ . وقامت شركة مزرعة سلاحف كايمان المحدودة ، بشراء اصول شركة ماريكالتشر في عام ١٩٧٦ بمبلغ ٢ر٢ مليون دولار من دولارات جزر كايمان . وشركة مزرعة سلاحف كايمان هي اتحاد يضم شركة ميتاغ - دوسيلدورف Mittag Firm of Dusseldorf Co. Ltd. بجمهورية المانيا الاتحادية (حصتها ٧٠ في المائة) ، وشركة الكومنولث للتمويل الانمائي ، المحدودة Commonwealth Development Finance Company, Ltd. بالمملكة المتحدة (حصتها ٢٥ في المائة) وحكومة جزر كايمان (حصتها ٥ في المائة) . وقد حصلت حكومة جزر كايمان على حصة في اسهم الشركة بدلا من الضرائب والرسوم المقررة على نقل الملكية .

١٠ - وتذكر التقارير ان عدد سلاحف المزرعة يبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ سلحفاة ، يقدم منها للذبح وعمليات التحضير كل شهر ١٠٠٠ سلحفاة عمر كل منها اربعة اعوام . وكان من المقرر اجراء توسع رئيسي في عام ١٩٧٧ يتضمن انشاء حوض جديد لتربية السلاحف وانشاء مزيد من الصهاريج . وأحد الاهداف الرئيسية هو تحقيق الاكتفاء الذاتي في التعويض عن السلاحف الذى يؤثر عليه في الوقت الحاضر ارتفاع معدل حالات عدم تفريخ البيض . وليست هناك اية تفاصيل متاحة بشأن الدخل المتحصل من بيع شرائح لحم السلاحف ومنتجات حسائها بانواعه او تروسها والسلع الجلدية المنتجة منها . ويبلغ عدد المستخدمين في عمليات تربية السلاحف حوالي ٨٠ شخصا .

٤ - صناعة النفط

١١ - اول ما ابدى الاهتمام بجزيرة كايمان الصغرى كموقع لانشاء مرافق لتخزين النفط كان ، كما جاء في تقرير سابق (هـ) في عام ١٩٧٤ ، عندما قام ممثلو شركة بوينغ ايروسبيس Boeing Aerospace Company وهي من شركات الولايات المتحدة ، باجراء محادثات بشأن هذه المسألة مع ممثلي جزر

(د) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الرابع ، المرفق الخامس ، الفقرة ١١ .

(هـ) المرجع نفسه ، الفقرة ١٢ .

كايمان . ولم تسفر هذه المحادثات عن شيء ، ولكن مجموعة مؤلفة من افراد وعدة شركات للنفط قامت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ بتقديم اقتراح جديد الى الحكومة . وستتبع الاقتراح انشاء مرافق لتخزين ١٠ ملايين برميل من النفط في جزيرة كايمان الصغرى .

١٢ - وفي ١٦ اذار/مارس ١٩٧٧ ، تم توقيع اتفاق امتياز مطلق مدته عام واحد بين حكومة جزر كايمان وشركة كايمان للطاقة ، المحدودة ، وهذا الاتفاق يمنح الشركة حق القيام بنقل النفط من سفينة الى سفينة في المياه الواقعة خارج جزيرة كايمان الصغرى . وقد ألزم الاتفاق الطرفين بالعمل للتوصل الى اتفاق طويل المدى بشأن امتياز لتفريغ النفط من الناقلات الى مرفق أرضي للتخزين . وقدم المشورة لحكومة جزر كايمان في هذا الشأن خبيران استشاريان من المملكة المتحدة ، احدهما يتناول الترتيبات التقنية ، والاخر يتناول الاثار الايكولوجية والرقابات اللازمة لضمان ان تكون العمليات نظيفة وسليمة ولا تنطوي على اية اخطار بالنسبة للحياة البحرية او الشواطئ او صناعة السياحة .

١٣ - وشركة كايمان للطاقة ، التي يملكها السيد هارولد فان دير ليند وسناتور من الولايات المتحدة ، هي شركة تابعة لشركة مفاهيم وتقنيات النقل Transportation Concepts and Techniques ومقرها في نيويورك ، والشركة الاخيرة هي ، حسبما تفيد التقارير ، شركة قابضة فيما يتعلق بالعمليات البحرية العالمية المتصلة بنقل البضائع الصب ، من حبوب ونفط وسلع اساسية اخرى ، من سفينة الى اخرى . اما المصرف الاستثماري للمشروع بأكمله فهو شركة ميريل ، لينش ، بيرس ، فينر وسميت ، المحدودة ، وهي شركة أوراق مالية مقرها في نيويورك . وتعتزم شركة كايمان للطاقة استثمار ما مجموعه ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في المشروع .

١٤ - وقد بدأت المرحلة الاولى للمشروع ، المتعلقة بنقل النفط من سفينة الى سفينة ، في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٧٧ وتضمنت استثمارا قدره ٢٫٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر عقدت محادثات بشأن المرحلة الثانية التي ستتضمن نقل النفط من السفن الى الشاطئ مع اتخاذ الترتيبات اللازمة لتخزين كمية تكفي لعشرة ايام ، اى ١٠ ملايين برميل . وتتلقى الحكومة اتاوات محسوبة عن كل برميل ، بلغت ٣٣٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الامريكية في الشهر ، في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، وكذلك تتلقى دخلا من نشاط نقل النفط ، تذكر التقارير انه يبلغ حوالي ١٥٠٠٠ دولار سنويا .

- - - - -